أثر (الوقف على القيود؛ والبدء بها) ..
في إثراء المعنى واتساعه
دراسة بلاغية تحليلية لما ورد من ذلك
في آي التنزيل من وقوف المعانقة

إعداد

أ.د. محمد محمد عبد العليم دسوقي

الأستاذ المتفرغ في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية

جامعة الأزهر بالقاهرة

أثر (الوقف على القيود؛ والبدء بها) .. في إثراء المعنى واتساعه

دراسة بلاغية تحليلية لما ورد من ذلك في آي التنزيل من وقوف المعانقة

محمد محمد عبد العليم دسوقي

قسم البلاغة والنقد في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة، مصر.

الملخص:

نبذة مختصرة عن بحث القيود المنشور بحولية الكلية هذا العام .. ويرجى التفضل بالتوجيه ما إذا كان – هذا القدر – مناسباً، أو يوجه بالزيادة أو الاختصار .. ولفضيلتكم جزيل الشكر ووافر الاحترام .. وإليكموها:

عنى البيانيون منذ نشأة البلاغة بـ(موضوع القيود) عناية فائقة، حتى إن شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني جعل القيود هي محط الفائدة في الجملة، حيث يقول في دلائل الإعجاز ص ٢٨٠: "وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان – هذا الأمر الزائد – هو الغرض الخاص من الكلام، والذي يُقصَد إليه ويُزْجى القول فيه، فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا)، و(ما جاءني زيد راكبًا)، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا، أو تنفي ذلك؛ لا لأن تثبت المجيء، وتنفيه مطلقًا".

ولقد بلغ الأمر – لأجل زيادة المعنى بتلك القيود وأهميتها – بالعصام لأن يستدرك في المطول ١/ ١٧٣ على ما فاه به الخطيب، ويعترض على كون التقييد بالمفعول ونحوه لمجرد (تربية الفائدة)، ويرى هو – فيما يرى – أن

القيد في المفعول ونحوه: (أصل في تحقيق الفائدة) نظرًا لـ"توقف فهم الفعل المتعدي، عليه؛ كتوقفه على الفاعل".

وللقيود في النظم القرآني، وللبدء بها أو الوقوف عليها، مذاقها الخاص، وحسبك أن تعلم قبح الوقف على: (فويل للمصلين) وإن كان رأس آية، لأنه – كما جاء في منار الهدى للأشموني ص١٣، ٤٣٥ – "يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل: للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفةٍ موصوفة مذكورين بعده" .. وفي هذا البحث المتواضع: الكثير من هذه اللفتات الكريمة المعنى والجليلة القدر، مما ينبغي لطالب العلم وكلِّ متدبر للقرآن: أن يقف عليها.. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: الوقف على القيود– إثراء المعنى – اتساع المعنى – آي التنزيل – وقوف المعانقة.

The effect of (staying on restrictions; starting them). in enriching and expanding meaning

An analytical rhetorical study of the reported

In Download verses from Hugging Parking

Mohamed Mohamed Abd El , Aleem Desouki

Department of Rhetoric and Criticism at the Graduate and Arabic Colleges of Al-Azhar University in Cairo, Egypt.

Abstract:

A brief overview of the restrictions published in the Yearbook of the College this year. Please indicate whether this amount is appropriate, or directed by an increase or abbreviation. and for your virtue, thanks a lot and the most respect Here are them:

Al - bayanyan since the inception of rhetoric with(the subject of restrictions) very careful, even the sheikh of the balagaeen Imam Abdul Qaher Al - jarjani made the restrictions are the focus of interest in the sentence, where he says in the evidence of miracles P.280: "the whole thing that there was no word in which there was a plus to prove the meaning of"you are not going to come, or you are going to deny it, not to prove it, and you are going to deny it at all.

In order to increase the meaning of these restrictions and their importance, the matter reached al – Essam to be reflected in the lengthy 1/173 on what the Khatib did, and objects to the fact that the restriction in effect and the like simply (raising interest), and he believes – in his opinion – that the restriction in effect and the like: (Origin in the achievement of interest) due to"stop understanding the infringing act, such as stop on the doer."

And the restrictions in the Qur'anic systems, and to begin with or stand on them, their own taste, and calculated that you know the ugliness of the Waqf on: (woe to the worshipers) even if the head of a verse, because – as stated in the guidance Manar for ashmuni P .13, 435 – "delusion other than what God wants, which is that the severe threat of woe: for the two groups obedient and disobedient, and the case is for a sect described mentioned after".. In this humble search: many of these gestures are generous meaning and venerable Destiny, which should be for the student of knowledge and every disciple of the Qur'an: to stand on them.. God is the one who is the one who is the one who is the one who is the one who is the one who is the one .

Keywords: stopping restrictions-enriching meaning – widening meaning - I download-stopping hugging.

تمهيد ونظرة حول تطور مصطلح (القيد)([1]):

تدور مادة (ق ي د) في معاجم اللغة العربية حول معنى: الحبس والضبط، وتأتي في الأشياء الحسية والمعنوية تقول: (قيدتُ الدابة) أي: حبستُها حتى لا تنفر وتهرب من مكانها، و(قيدتُ الكلام) أي: حبستُه على معنى معين وضبطته بحيث لا يُفهم منه غيرُ المراد .. وفي "التهذيب: يقال للفرس الجواد الذي يلحق الطرائد من الوحش: (قَيْدُ الأوابد) معناه: أنه يَلحقُ الوحشَ لجودته ويمنعُه من الفوات بسرعته، فكأنها مقيَّدةٌ له لا تَعدو .. وفي الحديث: (قَيَّدَ الإيمانُ الفتْكَ) أي: أن الإيمان يمنع عن الفتك بالمؤمن كما يمنعُ ذا العَيْثِ عن الفساد"([2]) .. وهكذا يلاحظ في معنى القيد عند اللغويين معنى: كبح جماح الجامح النافر.

أما لدى النحويين فيمكن أن يقال عنه إنه: "اللفظ المستعمل لمراعاة معان ثانوية أو أساسية في حَدِّ الشيء وتعريفه، وتمييزه عن غيره مما يمكن أن يلتبس به أو يتداخل معه، وذلك مما يجعل الحدَّ الموضوع للشيء جامعًا مانعًا، جامعًا لكل خصائصه مانعًا من التباسه بغيره"([3])، ذلك أن هذا المصطلح لدى النحاة يَرِد بكثرة عندما يذكرون محترزات التعريف للمصطلحات النحوية كالحال والتمييز والمفعول بأنواعه، بل والمبتدأ والخبر

([1]) هذه الدراسة – في تتمة الكلام عن: (وقوف التعانق في آي الذكر الحكيم) – تعدُّ الرابعة .. حيث جاءت على إثر ثلاث دراسات سابقة نشرت قبلُ في الأعداد ١٩/ ٢٠٠١، ٢٣/ ٢٠٠٥ من حولية الكلية، و٥/ ٢٠١١ من مجلة القطاع.

([2]) لسان العرب لابن منظور مادة (ق ي د)

([3]) ينظر القيود والمتعلقات في الحديث النبوي ص٢، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر لأحمد محمد سعيد

والفعل والفاعل .. إلى غير ذلك، فنجد على سبيل المثال ابن عقيل – في شرحه على ألفية ابن مالك – يُعَرِّف العَلَم الذي يقابل النكرة بأنه: "الاسم الذي يُعَيِّن مسماه تعيينًا مطلقًا، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة"، فأخرج هذه القيود عن مسمى العلم حتى يسلم هذا المسمى ويخلص من كل ما عداه .. وسيأتي الكلام عن القيود النحوية في حينه بشيء من الإيجاز .

فإذا ما نظرنا إلى مصطلح القيد من الزاوية البلاغية، فسنلحظ أن البلاغيين قد عنوا بموضوع القيود عناية فائقة، حتى إن شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني جعل القيود هي محط الفائدة في الجملة، حيث يقول: "وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يُقصَد إليه ويُزْجى القول فيه، فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا)، و(ما جاءني زيد راكبًا)، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا، أو تنفي ذلك؛ لا لأن تثبت المجيء، وتنفيه مطلقًا؛ هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه"([1]).

ويَذكرُ عبد القاهر قبل ذلك مباشرة نظريته في التقييد إبان حديثه عن (جميع) و(كُلّ) ومجيئها في الكلام المُثْبت أو الكلام المنفي، وكيف أن النفي والإثبات يكون مسلطًا على القيد دون غيره، فيقول: "وإذ قد عرفت ذلك فها هنا أصل، وهو أنه مِن حُكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصًا .. تفسير ذلك أنك إذا قلت: (أتاني القوم مجتمعين)، فقال قائل: (لم يأتك القوم مجتمعين)، كان نفيه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو

([1]) دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ص ٢٨٠

تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: (إنهم لم يأتوك أصلًا، فما معنى قولك مجتمعين؟)، وهذا مما لا يَشُك فيه عاقل.

وإذا كان هذا حكم النفي دخل على كلام فيه تقييد، فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلامًا فيه تأكيد، فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصًا، ويقع له؛ فإذا قلت: (لم أر القوم كلَّهم)، أو (لم يأتني القوم كلُّهم)، أو (لم يأتني كلُّ القوم)، أو (لم أر كلَّ القوم)، كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كلّ) خاصة، وكان حكمه حكم: (مجتمعين) في قولك: (لم يأتني القوم مجتمعين)، وإذا كان النفي يقع لـ (كلّ) خصوصًا، فواجب إذا قلت (لم يأتني القوم كلهم)، أو (لم يأتني كل القوم)، أن يكون قد أتاك بعضهم؛ كما يجب إذا قلت: (لم يأتني القوم مجتمعين) أن يكونوا قد أتوك أشتاتًا؛ وكما يستحيل أن تقول: (لم يأتني القوم مجتمعين)، وأنت تريد: أنهم لم يأتوك أصلًا لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محال أن تقول: (لم يأتني القوم كلهم) وأنت تريد: أنهم لم يأتوك أصلًا".

يقول رحمه الله: "واعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك، ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني القوم كلهم)، كان كل فائدة خبرك: هذا، والذي يتوجه إليه إثباتُك؛ بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء، أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل، وذلك الذي عناك أمره في كلامك"([1])إ.هـ.

([1]) السابق

ثم توالى علماء البلاغة من بعد عبد القاهر ليبينوا أهمية القيود في الكلام، فكان أن جاء السكاكي فبين أن المراد من التقييد: (تربية الفائدة)، أي أن **الفائدة تزيد بوجود القيد، وكأنها تنمو وتزداد داخله**، حتى صار القيد بمنزلة المحضن الذي يُربِّي الفائدة ويرعاها حتى تؤتي أكلها"([1]).

ثم جاء الخطيب القزويني –رحمه الله تعالى– وسار على منهج السكاكي في القيود فقال: "وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، كقولك: (ضربت ضربًا شديدًا) و(ضربت زيدًا) و(ضربت يوم الجمعة) و(ضربت أمامك) و(ضربت تأديبًا) و(ضربت بالسوط) و(جلست والسارية) و(جاء زيد راكبًا) و(طاب زيد نفسًا) و(ما ضرب إلا زيدًا) و(ما ضربت إلا زيدًا)"([2]) .

وغني عن البيان أن هذه الأمثلة التي ذكرها الخطيب، وإن أوضحت أن القيود تزيد المعنى وتربي الفائدة، فهي قد بينت نوع الضرب وأنه شديد، وممن وعلى من وقع هذا الضرب، وفي أي زمان، وفي أي مكان، والسبب فيه، والآلة التي وقع بها .. إلى آخر ذلك .. ولقد بلغ الأمر – لأجل زيادة المعنى بتلك القيود وأهميتها – بلغ الأمر بالعصام لأن يستدرك على ما فاه به الخطيب، ويعترض على كون التقييد بالمفعول ونحوه لمجرد تربية الفائدة، ويرى هو – فيما يرى – أن القيد في المفعول ونحوه، أصل في تحقيق الفائدة نظرًا لـ "توقف فهم الفعل عليه، كتوقفه على الفاعل"([3]) .. وهذا – عند التأمل وفي حقيقة الأمر – عود لمكانة القيد في كتابات عبد القاهر.

([1]) مفتاح العلوم ص ٢٠٩

([2]) الإيضاح مع البغية ١/ ١٤٠

([3]) الأطول ١/ ١٧٣.

وقد يظهر لبادي الرأي ألا فرق بين تناول النحاة للقيود وتناول البلاغيين لها .. ويزول هذا الوهم ويندفع عندما نعرف أن التناول البلاغي للكلام إنما هو دراسة تركيبية للكشف عن خصائص التراكيب وما تفيده من معان حسب اختلاف الاعتبارات، لذلك فهم يتناولون الجملة باعتبارها كلامًا واحدًا متكاملًا، يؤدي معني في مقامه، ويدركون تباينها عن غيرها حتى ولو كان الاختلاف بقيد واحد، وهو ما يسميه النحويون: (فضلة)([1]).

وقد ناقش عبد القاهر وجهة النظر هذه القاصرة، وأوضح أن الأمر ليس كما ظنوا، وذلك إبان حديثه عن الخبر وما يتحقق به الإسناد وما يتوهمه النحاة من أن المفعول يكون زيادة عن الفائدة أي: فضلة، فقال: "ومما ينبغي أن يحصّل في هذا الباب، أنهم قد أصّلوا في المفعول وكلّ ما زاد على جزئي الجملة، أنه يكون زيادة في الفائدة، وقد يتخيّل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم، أنهم أرادوا بذلك أنك تضمّ بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة، حتى يتصوّر أن يكون فائدة على حِدَةٍ، وهو ما لا يعقل، إذ لا يُتصوّر في (زيد) من قولك: (ضربتُ زيدًا) أن يكون شيئًا برأسه، حتى تكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى".

يقول: "وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يُعلم أن الحقيقة في هذا: أن الكلام يخرج بذكر (المفعول) إلى معنى غير الذي كان، وأن وِزانَ الفعل قد عُدّي إلى مفعول معه – وقد أُطلق فلم يُقصد به إلى مفعول دون مفعول – وِزَان

([1]) ينظر أسرار تقييد المسند بأدوات الشرط رسالة دكتوراه للباحث محمود موسى إبراهيم ص ١٤

الاسم المخصص بالصّفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك: (جاءني رجل ظريف) مع قولك: (جاءني رجل) في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد هاهنا شيئًا وهناك شيئًا آخر، فإذا قلت: (ضربت زيدًا) كان المعنى غيره إذا قلت: (ضربت) ولم تزد (زيدًا)؛ وهكذا يكون الأمر أبدًا، كلّما زدت شيئًا، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"([1]).

وفي خلاصة ما يمكن أن يقال عن العلاقة بين (القيد) و(المتعلق) وعن الفرق بينهما، يمكننا القول بأن المصطلحين متقاربان ومتشابهان في مدلولهما وفي إطلاقهما على كل ما زاد على ركني الجملة، بيد أن الملاحظ أن لفظ (التعلق) كثر عند النحويين لاسيما في باب شبه الجملة، ولفظ (التقييد) يقل عندهم كثيرًا ولا يكاد يستعمل إلا في مواطن قليلة مثل إخراج محترزات التعريف .. بينا نجد أن الأمر عند البلاغيين يختلف وأنه على نحو ما كثر عندهم مصطلح: (التقييد) كثر لديهم كذلك مصطلح: (التعليق)، حتى إنهم أفردوا للتعليق بابًا خاصًا به في علم المعاني أسموه: (باب متعلقات الفعل) ويعنون به كل ما زاد عن ركني الجملة الفعلية .. وإن كان البعض يرى أن (التقييد) في الفكر البلاغي أعم وأشمل من (التعليق)، بدليل نص الخطيب الفائت حيث جعل المفعول قيدًا مع أنه من متعلقات الفعل، في حين لم يمنحوا مصطلح (متعلق) هذا العموم، وإنما أوقفوه على عناصر معينة كقولهم: (تعلق الفعل بالمفعول، وتعلق الفعل بالشرط .. وهكذا).

([1]) دلائل الإعجاز ت شاكر ص ٥٣٣، ٥٣٤

ومهما يكن من أمر فإن التقييد، إنما يكون حينما يتعلق الغرض بتقييده بوجه مخصوص بحيث لو حذف القيد لكان الكلام كذبًا – أو غير مراد – نحو قوله تعالى: (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين) [الدخان/ ٣٨]، إذ لو حذف الحال وهو (لاعبين) لكان الكلام كذبًا بدليل المشاهدة([1]).

ونكتفي في هذا التمهيد على ما سبق ذكره في تحديد معني (القيد)؛ لنكشف في إطلالة سريعة عن مرامي وأهداف القيد في وقوف المراقبة مما جاء على حدِّه؛ لا أقول: (من زيادة الفائدة) بل (من أصل الفائدة)، وقد أضيف إليها زيادة المعاني التي يفيدها الوقوف عليها أو البدء بها على ما هو معلوم بالضرورة في باب (وقوف المراقبة) أو (المعانقة).

([1]) ينظر جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي ص ١٣٥

مقدّمة

في تعدد المعني مع اتحاد الكلمات

تجدر الإشارة إلى أن "معرفة الوقف والابتداء فن جليل، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات ويُؤْمَن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"، بهذه العبارات صدَّر الزركشي كلامه في البرهان عن النوع الرابع والعشرين من علوم القرآن .. مستأنسًا في الكلام عن أهميته بما أورده ابن النحاس عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله للخطيب: (بئس الخطيب أنت)، وذلك حين قال: (ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما) ووقف، قال: فقد كان ينبغي أن يصل كلامه فيقول: (ومن يعصهما فقد غوى)، أو يقف على (من يطع الله ورسوله فقد رشد)" .. ومعلقًا بقوله: "فإذا كان مثل هذا مكروهًا في الخطب، ففي كلام الله أشد".

قال: "وهذا فن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة، قال أبو بكر بن مجاهد: (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويٌّ عالمٌ بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن .. عالمٌ بالفقه؛ ولهذا مَن لم يَقبل شهادة القاذف وإن تاب، وقف عند قوله: (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا) [النور: ٤])"([1]) .. يعني: لأن الآية – من دونه – استثنت وحَجَّر هو واسعًا، فقد جاء بعدها: (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) [النور: ٥] .. وراح – رحمه الله – يضرب لكل ذلك أمثله غاية في الروعة والاختيار، وبها من اللطافة ما لا يُحدّ، وحريٌّ لمن هو

([1]) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٤٣

مشغوف بهذا العلم أن يطّلع عليها، ليتأكد بنفسه كيف أن هذا العلم ضارب بجذوره فيما يعرف في علم البديع بـ (الاقتدار) وهو – كما ذكر الأشموني في مقدمة (المنار) –: أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتدارًا منه على نظم الكلام.

وإن سبق لنا معرفة أهمية هذا الباب في إثراء المعاني واتساعها في كتب أهل الاختصاص، فلا ينبغي أن يفوتنا ما قاله المفسر الجليل الطاهر ابن عاشور بحقه، فقد جعل – رحمه الله – (وقوف القرآن) عنوانًا في المقدمة الثامنة من تفسيره الجليل الموسوم بـ: (التحرير والتنوير)، كشف إبّانه عن أن المعنى يختلف باختلاف الوقف، وضرب لذلك عدة أمثلة .. منها ما جاء في قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به)[آل عمران:]، قال: "إذا وُقف عند قوله: {إلا الله} كان المعنى: (أن المتشابه: هو الكلام الذي لا يصل فهم الناس إلى تأويله، وأن عِلْمه مما اختص الله به، مثل: اختصاصه بعلم الساعة .. وكان ما بعده ابتداءَ كلام يفيد أن الراسخين يفوضون فهمه إلى الله تعالى .. وإذ وُصل قوله: {إلا الله} بما بعده، كان المعنى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه في حال أنهم يقولون آمنا به)".

وهنا يشير – رحمه الله – عقب ذلك، إلى: "أن **التعدد في الوقف** – وهذا ما يهم في موضوع دراستنا هذه – قد يحصل به ما يحصل بتعدد وجوه القراءات من تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات .. فقوله تعالى: (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا قواريرا من فضة قدروها تقديرًا)[الإنسان:]، إذا وُقف على (قواريرا) الأول كان (قواريرا) الثاني تأكيدًا لرفع احتمال المجاز في لفظ (قواريرا) الأول؛ وإذا وُقف على (قواريرا) الثاني، كان المعنى

الترتيب والتصنيف، كما يقال: (قرأ الكتاب بابًا بابًا، وحضروا صفًا صفًا)، وكان قوله: (من فضة) عائدًا على قوله: (بآنية من فضة)".

قال:"ولمّا كان الْقرآنُ مُرادًا منه فهمُ معانيه وإعجازُ الجاحدين به وكان قد نزل بين أَهل اللسان، كان فَهمُ معانيه مَفرُوغًا من حصوله عند جميعهم، فأمّا التّحدّي بعَجْزِ بُلغائهم عن مُعارضَته، فَأَمرٌ يَرتبطُ بما فيه من الخُصُوصياتِ البلاغية التي لا يَستوي في القدرة عليها جميعُهم بل خاصّةُ بلغائهم مِن خُطباء وشعراء".

وإن فات الطاهر بن عاشور – وهو يضرب الأمثال ويسوق النماذج لما اكتنف الوقف من تعددٍ معنوي مع اتحاد الكلمات، وما يخلعه هذا ويضيفه من ثراء في معاني القرآن – فاته عدم التنبيه إلى حصول ذلك أيضًا أو تحققه في قول الله تعالى: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهم ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) [الطلاق: ٤]، حيث أحال رحمه الله البدء بقوله: (واللائي لم يحضن) بحجة أن ذلك يستلزم عطف جملة: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) على (اللائي لم يحضن) وحتمية جعل جملة (أجلهن أن يضعن حملهن) خبرًا عن (اللائي لم يحضن) ومعطوفها (أولات الأحمال)، وأن هذا بالطبع لا يستقيم "إذ كيف يكون للائي لم يحضن حمل حتى يكون (أجلهن أن يضعن حملهن)" انتهى كلامه([1]) .

([1]) ومن الواضح أنه لم ير في الآية غير هذا، ففي تفسيره للآية جعل يذكر أن "الوقف؛ على قوله تعالى: (واللائي لم يحضن)، أي: هن معطوفات على الآيسات" [التحرير ==

أقول: فاته القول بصحة وجواز البدء بقوله: (واللائي لم يحضن) على أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (واللائي لم يحضن كذلك عدتهن ثلاثة أشهر)، فيكون من عطف الجمل([1]).. على غرار ما جاء في قوله تعالى: (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كلٌّ آمن .. الآية)[البقرة: ٢٨٥] برفع (والمؤمنون) على أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (والمؤمنون كذلك)، والبدء من ثم بقوله: (كلٌّ آمن ..).

وبالمناسبة، فإنه لا مخرج مما وقع فيه الطاهر إلا بالحمل على ما ذكرنا وذلك بالوقوف على أيٍّ مِن قولِه تعالى: (أشهر) وقولَه: (واللائي لم يحضن)، وفي تقرير ذلك وبيان جواز الوقف على (يحضن) – على ما ذكرنا من كونها مبتدأ لخبر محذوف، وأنه بذلك يكون تمام المعنى – يقول ابن الأنباري – رحمه الله –: "ومثله – يعني: ومثل الوقوف على (حسبه) في قوله تعالى قبل الحديث عن عدة المطلقة: (ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرًا) [الطلاق: ٣] في التمام – (لم يحضن)" .. ويقول أبو جعفر النحاس: "(واللائي لم يحضن) معطوف على الأول، وتم الكلام، ثم قال: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)" .. ويقول العكبري في الإملاء: "قوله تعالى: (واللائي لم يحضن) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: (فعدتهن كذلك)، و(أجلهن) مبتدأ، و(أن يضعن) خبره، والجملة خبر (أولات)" .. ويقول الأشموني: "ومثله – يعني: ومثل الوقوف

==

والتنوير ٢٨/ ٣١٥ مجلد ١٣]، كذا دون أن يتنبه لما تنبه إليه سابقوه، أو يسوق لهذا الجزء من الآية أوجهًا إعرابية أخرى

([1]) على ما سيأتي بيانه عند الكلام عن إساغة حمل الواو في الجمل على العطف أو الاستئناف

على (قد جعل الله لكل شيء قدرًا) في التمام بالآية السالفة الذكر – (لم يحضن)، أي: (فعدة الجميع ثلاثة أشهر)"([1]).

الأمر الذي يؤكد على أن دراسة الوقوف وتذوق أوجهها، أمر لا غناء عنه بحال ولا بد أن يتوفر لمن أراد أن يفسر القرآن أو يتدبره .. وعن وفور الاهتمام بعلم الوقوف وبيان السبب والسر فيه، يقول الطاهر رحمه الله: "لم يشتد اعتناء السلف بتحديد أوقاف القرآن لظهور أمرها .. فكان الاعتبار بفواصله التي هي مقاطع آياته عندهم أهم، لأن عجْز قادتهم وأُولِي البلاغة والرأي منهم تقوم به الحجة عليهم وعلى دَهمَائِهم، فلمّا كثر الداخلون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم، توجه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيرًا لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، فكان ضبط الآيات مُقدِّمةً لما يُفاد من المعاني عند واضع الوقف، وأشهر من تصدى لضبط الوقوف أبو محمد الأنباري، وأبو جعفر النحاس والنكزاوي"([2]).

وهذا أيضًا لا نسلم به للطاهر بن عاشور، وقصة من خطب فقال له صلى الله عليه وسلم: (بئس الخطيب أنت) السالفة الذكر، وكذا ما جاء عن ابن عمر من قوله: (عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة فنتعلم ما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم

([1]) التحرير والتنوير ١/ ٨٢ .. وينظر فيما ذكرنا (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لابن الأنباري ص٥٠٠، و(إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ٣/ ٢٩٩، و(إملاء ما من به الرحمن) للعكبري ص٥٥٩، و(منار الهدي في الوقف والابتدا) للأشموني ص٣٩٦.

([2]) تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١/ ٨٢، ٨٣

اليوم القرآن" إلى آخر ذلك .. خير شاهد على أن اهتمام الصحابة وسائر السلف لم يكن أقل حالًا ولا أضعف شأنًا من اهتمام من جاء بعدهم في الاعتناء بهذا الفن الرصين وذاك العلم الجليل (علم الوقوف) .. وأن كل ما هنالك أن (علم الوقوف) شأن أيّ علم آخر استُجد بعد عصر النبوة، وأن ما أوردناه هنا ما هي إلا إرهاصات لنشوء هذا العلم الشريف، وبدايات تنم عن أهمية وضرورة التأليف فيه والالتفاف حوله أيضًا شأن أي علم .

هذا، واستكمالًا لما بدأناه في الوقوف على أسرار التعدد في الوقف؛ وما يحصل به من تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات، كان لزامًا علينا أن نتمم الكلام في هذا الباب وذاك اللون من الوقوف (وقوف المعانقة أو المراقبة)، لينصب حديثنا هذه المرة على: (أثر الوقوف على القيود في المفردات وجمل الآي، والبدء بها .. في إثراء معاني القرآن واتساعها).

ولا يغيب عن فطنة قارئنا الكريم أن بحثنا في هذا النوع من الوقوف – وبخاصة ما جاء منه من وقف على رؤوس الآي – إنما يتناول السائغ منه على سبيل المراقبة، وهو ما جاز الوقف على أحد الموضعين بحيث لو وقف على أحدهما لا يوقف على الآخر .. ويُقْصِي – من ثم – ما ليس كذلك، فيستبعد – فيما يستبعد – ما قبح من نحو ما جاء من وقف على: (فويل للمصلين) وإن كان رأس آية، "فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفةٍ موصوفة مذكورين بعده"([1]) .. وما لا يصح لغة، من نحو ما قيل على لسان يوسف في آية: (لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين)، فقد جاء

([1]) (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) للأشموني ص ١٣، ٤٣٥

عن نافع ويعقوب الوقف على (اليوم)، والابتداء بـ (يغفر الله لكم) داعيًا لهم بالمغفرة لما فرط منهم، ومعلقًا الظرف بـ (لا تثريب)، إذ رده أبو حيان بأنه لا يجوز هنا الفصل بين المصدر (تثريب) وبين معموله الظرف بـ (عليكم) على أنها خبرًا أو صفة لـ (تثريب)([1]) .. وما كان جائزًا على تكلف، كما في حكاية قول موسى عليه السلام لفتاه في قوله تعالى: (قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجبًا. قال ذلك ما كنا نبغ) [الكهف: ٦٣]، ذلك أن من وصل قوله (عجبًا) بما بعده جعله من تتمة كلام الفتى يوشع، وجعل الوقوف لأجل ذلك على (عجبًا) كاف([2])، إذ كيف يتقدم مقول القول على القول في قول الفتى بعدُ: (قال ذلك ما كنا نبغ)، وعليه يكون الصواب أنه من قول موسى – عليه السلام – الفائت، ويقوي هذا خبر (كان للحوت سربًا ولموسى ولفتاه عجبًا) .

كما تستبعد هذه الدراسة – بالطبع – ما اشتد تعلقه بما قبله لفظًا ومعنى، وما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار مما يضطر القارئ حال الوقف لأن يبتدئ بما قبله ليصح المعنى المراد.

إذ من المعلوم بالضرورة أنه "لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكَّد دون توكيده، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على البدل دون المبدل منه، ولا على (أنَّ، أو

([1]) وقد نقل هذا الخلاف الأشموني في المنار ص ١٩٧.

([2]) ينظر منار الهدى للأشموني وهامشه ص ٢٣٣.

كان، أو ظن) وأخواتهن دون اسمهنَّ، ولا على اسمهنَّ دون خبرهنَّ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى .. ولا على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقه، ولا على شرط دون جوابه .. ولا على الحال دون ذيها، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميَّز دون مميِّزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان، كل واحد يطلب الآخر، ولا على المفسَّر دون مفسِّره؛ لأن تفسير الشيء لاحق به، ومتتم له، وجار مجرى بعض أجزائه"([1]).

وعليه فليس كلامنا عن نحو قوله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدًا . إلا أن يشاء الله)[الكهف: ٢٣، ٢٤] حيث اتصال المستثنى منه – وإن كان رأس آية – بالمستثنى .. ولا عن نحو قوله على لسان الكافر: (قال رب ارجعون. لعلي أعمل صالحا فيما تركت) [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] لكون ما بعد رأس الآية من مقول قول الكافر .. ولا على: (الظالمين) في قوله تعالى: (وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين. قوم فرعون)[الشعراء: ١٠، ١١] على الرغم من كونها رأس آية، وما ذاك إلا لأن (قوم فرعون) بدل من (القوم الظالمين) وبيان لهم .. ولا على نحو ما جاء في قوله: (إنهم يكيدون كيدًا. وأكيد كيدا) [الطارق: ١٥، ١٦] لعطف الثانية على ما قبلها .. وهكذا

بهذه المحترزات اقتضى هذا البحث أن يأتي في ثلاثة مباحث، أولها: في بلاغة وقف المراقبة في القيود المفردة .. وجاء الثاني منها: للحديث عن بلاغة وقوف المراقبة في الجمل التي ليست برءوس آيات .. والثالث: عن بلاغة الوقوف فيما كان من الجمل رؤوس آيات

([1]) ينظر السابق ص ١٧

المبحث الأول

أثر البدء بـ (القيود الواقعة صفة أو توكيدًا أو بدلًا أو ظرفًا على حدِّ المراقبة) والوقف عليها .. في إثراء المعنى واتساع

أولًا: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود المرجح وقوعها تابعًا) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها

ولِما للتقييد بالتوابع من أثر في تقرير متبوعاتها، أكثر النظم الكريم من ذكرها، وأحسن أيما إحسان في تنوعها سواء كان المنعوت معرفة فيوضحه، أو كان نكره فيخصصه .. ولنضرب للأول مثلًا بقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين) [الفاتحة: ١]، وللأخير مثلًا بقول الله تعالى: (وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ...) [الأنعام: ٣٨] لتتدبر إلى أي مدى كان أثر المدح في آية الفاتحة في نفوس المخاطبين الذين رباهم الله على نعمه، وكيف كان وصف الطائر بأنّه يطير بجناحيه منصبًا إلى القصد إلى ما يطير من الكائنات بأجنحتها دون إرادَة ما يرتفع في الجوّ من غير ذلك كالسُّحُب والأشياء المعنوية غير المرئية، مع إفادة التعميم.

ولك أن تقول مثل هذا في البدل مما يكون الغرض منه: التفسير والتوضيح بعد الإجمال أو الإبهام أو التعميم، لتثبيت المعنى في نفس المتلَقّي .. وفي التوكيد بغرض: دحضِ اعتقادٍ غيرِ صحيح، والرد على ادِّعاءٍ باطل، والتعريض بغباوة المخاطب، وتنزيل المخاطب منزلة منكرِ ما دَلَّ عليه التوكيد، والإشعار بهَوْل الحدث وفظاعته، إلى غير ذلك من أغراض يُلْمِحُ إليها البليغ إلماحًا، ويأتي النظم الكريم ليكون النموذج الأسمى والمثل الأعلى في تحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يضيق به المقام .

ونذكر من وقوف المراقبة التي جاءت مفردة وترجح وقوعها صفة أو توكيدًا أو بدلًا، لتحقيق بعضٍ مما ذكرنا من أغراض:

* قول الله تعالى: (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلًا/ ما/ بعوضة فما فوقها) [البقرة/ ٢٦] .. فقد أشار ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر) إلى إساغة الوقف على (ما) والبدء بها على المراقبة.

= فأوضح أنه يسوغ الوقف عليها في حال نُصبت (بعوضة) بعدها على القطع، أي: على تقدير فعل محذوف تقديره: (أعني)، ويكون الوقف على (ما) في هذه الحالة "كافيًا لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا، وكذلك يكون الوقف على (ما) كافيًا إذا جعلت **(ما) توكيدًا** لـ (مثلًا) لأنها إذا جعلت توكيدًا لم يوقف على ما قبلها"، وذلك لاتصال المؤكِّد بالمؤكَّد وعدم جواز الفصل بينهما كونهما كالكلمة الواحدة .. وفي إيضاح ابن الأنباري في أول أوجه نصب (بعوضة): "أن تنصبها على الاتباع لـ (المثل) وتجعل (ما) توكيدًا، كأنك قلت: (مثلًا بعوضة)، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (ما)" وهو في معنى نصبها على إضمار فعل تقديره: (أعني)([1]).

وكان الشيخ زكريا الأنصاري قد جوّز على هامش (المنار) الوقف على (ما) على اعتبار أن "(مثلًا) مفعول (يضرب) و(ما) صفة لـ (مثلًا) زادت النكرة شياعًا" .. كما أفاد أنه في حال إعراب (بعوضة) بدل من (ما) في (فما فوقها) يكون الوقف على (فما فوقها) تامًّا([2]).

([1]) الإيضاح لابن الأنباري ص ٢٦٥ ..

([2]) ينظر المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ص٣٦

كذا بما يعني جواز الوقف على (ما) في حال جعلها صفة لـ (مثلًا) أو توكيدًا لها، والبدء – من ثم – بـ (بعوضة) مفعولًا لفعل محذوف أو بدلًا من (ما) في قوله تعالى بعدها: (فما فوقها) .. على نحو ما يجوز البدء بها – أعني: بـ (ما بعوضة)، على اعتبار أنها "إبهامية بمنزلة: شيء، وهي – على حد قول الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٦٤ – التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهامًا وزادته شياعًا وعمومًا كقولك: (أعطني كتابًا ما) تريد: أي كتاب كان"([1])، وهو في معنى ما قاله الشيخ زكريا الأنصاري .

ولنا أن نتأمل في الوقف على (ما) ما اكتنفه ذلك الوقف من جعل (ما) قيدًا وصفة لـ (مثلًا)، وأن نتأمل معه ما ألفت الشيخ النظر إليه من إفادة الوقف على (ما) هذه وما إفادته من معنى: الشيوع والعموم([2])، وما أضفاه الحمل على ذلك من قيمة بلاغية تتمثل في رفع الحرج عمن يضرب المثل منا بالمستحقر من الأمور، لعدم استحياء الباري – جلت قدرته وعظمت حكمته – من ضرب المثل في النظم القرآني بالبعوضة فما دونها، طالما أن هذا مما يصيب الهدف ويصب في الغرض المسوق له الكلام .

---

[1]() الكشاف ١/ ٢٦٤ وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢١ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٧٠ والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٥٥ والدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٢٢٣ والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١/ ٦١ .

[2]() وفي تقرير وخلاصة ما يمكن أن تفيده (ما) الإبهامية يقول الطاهر في التحرير والتنوير ١/ ٣٦٢ : إنها "تتصل بالنكرة فتؤكد معناها من تنويع أو تفخيم أو تحقير، نحو: (لأمر ما) و(أعطاه شيئًا ما)، والأظهر أنها مزيدة لتكون دلالتها على التأكيد أشد، وقيل: إنها اسم بمعنى النكرة المبهمة" إ.هـ

= ولا يُستبعد في حال البدء بـ (ما) التالية لـ (مثلًا)، أن تكون كلمة (بعوضة) بدلًا من (ما)؛ على أن تكون (ما) الأخيرة نكرة موصوفة وهذا وجه لم يستبعده العكبري في الإملاء([1]).. ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام، لمّا استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلًا، بله البعوضة فما فوقها، كما يقال: (فلان لا يبالي بما وهب ما دينار ودينارين؟)([2])، أو المعنى: إن لله أن يتمثل للأنداد وحقارة شأنها بما لا شيء أصغر منه وأقل، كما لو تمثل بالجزء الذي لا يتجزأ وبما لا يدركه – لتناهيه في صغره – إلا هو وحده بلطفه، أو بالمعدوم كما تقول العرب: (فلان أقل من لا شيء في العدد)"([3]).

ومعلوم بالضرورة: ما لـ (ما) الاستفهامية من حق الصدارة في الكلام، وأن التقدير على جعلها استفهامية: أي شيء بعوضة؟ .. وأن لو جعلت (بعوضة) بالنصب بدلا من (مثلا) أو عطف بيان لها أو مفعولًا لـ (يضرب) – وهي أوجه ذكرها الزمخشري وغيره – فلا مراقبة بين (ما) و(مثلًا)، ولا بدء ولا وقف على (ما)، بل تكون (ما) حرفًا زائدًا قصد به التوكيد.

([1]) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ص ٣٣

([2]) على معنى: (إذا جاد بالكثير أو بالألوف فما القليل؟) فعطاء القليل منه محقق بعطائه الكثير بطريق الأولى .. وإن كان لصاحب (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) وجهة نظر مغايرة تماما لما ارتآه الزمخشري.. إذ لو كان الأمر كما يقول الزمخشري لقيل: (ما بعوضة فما دونها؟) وبخاصة أنا فرضنا أنها نهاية في المحقرات

([3]) الكشاف ١/ ٢٦٤ .. وينظر إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ١/ ٦٨.

ولك أن تتصور – من غير هذا الوجه الأخير – كمَّ المعاني السائغ حمل الآية عليها، والتي أفادها مجرد الوقف على (ما) أو البدء بها، وأثر ذلك في إثراء معاني الآية الكريمة واتساعها .. كما لك أن تتصور ما ولي البدء بها من قوله: (فما فوقها) وما أضفته الفاء العاطفة والمتصلة بـ (ما) الموصولة من كونها على تقدير: (فما تجاوزها في المعنى الذي ضربت فيه مثلًا وهو القلة والحقارة، أو فما تجاوزها في الحجم)، كأنه قصد بذلك التأكيد على رد ما استهجنوه من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت لأنهما أكبر من البعوضة .

ذلك أن عطفها (ما فوقها) على (بعوضة) أفادت تشريكهما في ضرب المثل بهما، وهي هنا وإن لم تفد التعقيب فق أفادت الترتيب في معنى التدرج في مراتب القوة، وبذا تكون قد خرجت إلى المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق عن القيد كونها موضوعة في الأصل إفادة التعقيب، أو هي مستعارة للتدرج لأنه شبيه في التعقيب في التأخر في التعقل كما أن التعقيب تأخر في الحصول، فهو كما تقول: (رحم الله المحلقين فالمقصرين) كذا أفاده الطاهر في التحرير .

* ومما جاء من وقوف المراقبة على حدِّ البدل، قوله تعالى: (ذلك جزاء أعداء الله النار لهم فيها دار الخلد) [فصلت/ ٢٨]، حيث أشار بعض علماء الوقوف – وأذكر منهم تحديدًا فضيلة الشيخ محمود على بسة في كتابه: (العميد في علم التجويد) ص ١٤٦ – إلى مراقبة قوله: (أعداء الله) قولَه: (النار)، فقال ما نصه: "وقد يوجد وقفان متعاقبان في لفظين متواليين إذا وقف على أحدهما لم يجز الوقف على الآخر، وهو: ما يُعرف بين القراء بـ (تعانق الوقوف وتعاقبها)"، وذكر من ذلك آية فصلت محل الشاهد، ثم عقّب يقول: "فإنه يجوز الوقف .. على كل من لفظ الجلالة ولفظ (النار)"إ.هـ.

كذا بما يعني: ضرورة أن يكون الوقف على أيٍّ من الموضعين في حال ما إذا روعيت المراقبة في الآية الكريمة، بحيث لو وقف على أحدهما لا يوقف على الآخر، ويكون الوقف حينذاك على أيٍّ تامًا، لتمام المعني ومسايرة سياق الكلام ومراعاة مقتضياته .

= والحق أن ما قيل من **كون (النار) بدلًا من (جزاء)** وإن كان هو الواضح والظاهر، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون نعتًا لـ (الجزاء) أو عطف بيان، وعلى أي من هذه الإعرابات يتم الوقف على (النار) لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه ولا بين النعت والمنعوت ولا بين عموم التوابع ومتبوعاتها .. وأما الوقف على (أعداء الله) والبدء – من ثم – بكلمة: (النار)، فالوجه فيه: أن يكون الرفع في كلمة (النار) على اعتباره مبتدأ وما بعده الخبر.

ويتسق مع هذا الأخير جعل الإشارة (ذلك) إلى ما ذكر من الجزاء، إذ إنها مبتدأ، وقوله: (جزاء أعداء الله) خبره، أي: (ما ذكر من الجزاء، جزاء معدٌّ لأعدائه تعالى) والجملة بعدها مبتدأ وخبر .. بينا الذي يتسق مع الأول وهو: الوقف على (النار)؛ جعل الإشارة خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: (الأمر ذلك)، و(جزاء أعداء الله النار) جملة مستقلة مبينة للجملة قبلها، أو العكس .. ويكون التقدير – كما قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٤٥٢؛ حتى تستقيم الإشارة([1])–: (ذلك أسوأ جزاء للذين كانوا يعملون السيئات)، و(جزاء) مبتدأ و(النار) خبره، والإشارة حينئذ إلى مضمون الجملة السابقة، وقوله: (لهم فيها

([1]) يعني: مع ما في قوله – قبل هذا الآية –: (ولنجزينهم أسوا الذي كانوا يعملون) [فصلت: ٢٧] .. وينظر الكشاف ٣/ ٤٥٢.

دار الخلد) جملة مستقلة مقرِّرة لما قبلها .. وباعتقادي أن هذه – أعني: استقلال (ذلك) على الوجه المذكور آنفًا، مع كلمة (النار) – مراقبة ثانية، بإمكانها([1]) أن تُضّمُ للأولى، لتزيد المعنى ثراء واتساعًا .

وفي إقرار هذه الوقوف لكلمتي (أعداء الله) و(النار) وجعل الإشارة إلى ما أعقبها يعني: بمفهوم الإشارة الأول، يقول الأشموني: الوقف على "(النار) حسن إن رفعتَ (النار) نعتًا أو بدلًا من (جزاء)، وإن رفعتَها خبرَ مبتدأ محذوف – يقصد: وجعلت الجملة في موضع بيان للجملة الأولى([2]) – وقفت على (أعداء الله) ثم تبتدئ (النار لهم فيها دار الخلد)" .. وإن كنت أميلُ إلى أن ما ارتآه الأشموني في الأخير – وإن صح على وجه – إلا أنه لا يصب في إطار وقوف المراقبة موضوع بحثنا، وإنما الذي يصح في هذا الإطار هو ما سبق ذكره من أن تكون لفظة (النار) مبتدأ وما بعده هو الخبر، وهو ما ارتضاه العكبري في الإملاء على وجه([3]).

ولا ضير فالأمر فيه متسع، فإن "جميع ما ذكروه من مراتب الوقف غير منضبط ولا منحصر؛ لاختلاف المفسرين والمعربين؛ فقد يكون الوقف تامًّا على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر؛ إذ الوقف تابع للمعنى .. ومثاله قوله تعالى – وقد مر بنا –: (وما يعلم تأويله إلاَّ الله) فإنه يقع تامًا إن كان (والراسخون) مبتدأ خبره (يقولون) على أن الراسخين لم يعلموا تأويل

([1]) وإن صحبها – مع إساغتها – بعض التكلف .. وينظر في شأنها روح المعاني للآلوسي ٢٤/ ١٨٣ مجلد ١٣

([2]) كذا ذكره القرطبي ٩/ ٦٠٢٢ وغيره .. وينظر المنار للأشموني ص ٣٤٣.

([3]) ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٥١٨

المتشابه، غير تام إن كان معطوفًا على الجلالة وإن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه"([1]).

وعلى أيٍّ؛ فالإشارة في الآية بـ (ذلك أعداء الله)؛ إلى ما تقدم وهو الجزاء والعذاب الشديد على أسوأ أعمالهم، و(أعداء الله) هم المشركون الذين تقدم ذكرهم بقوله: (ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون) [فصلت: ١٩] أو هم – على حدِّ قول القرطبي: "الذين كذبوا رسله وخالفوا أمره" .. والوجه في مجيء قوله: (لهم فيها دار الخلد) كذا بتنزيل النار منزلة ظرف لدار الخلد؛ وما دار الخلد إلا عين النار – وهو ما يعرف بـ (أسلوب التجريد)([2]) –: إفادة المبالغة لمعنى الخلد في النار، وهو معدود من المحسنات البديعية؛ وقيل: الكلام على ظاهره والظرفية حقيقية، والمراد: (أن لهم في النار المشتملة على الدركات، دار مخصوصة هم فيها خالدون)، والأول – على حدِّ قول الآلوسي – أبلغ .

* ومما الوقف عليه سائغ للمراقبة لعلة جعله صفة لما قبله، قوله تعالى عقب الحديث عن القرى التي عتت عن أمر ربها: (فاتقوا الله يا أولي الألباب الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكرا) [الطلاق: ١٠]، فقد نص على مراقبة قولِه (الألباب) قولَه: (الذين آمنوا) صاحب (نهاية القول المفيد)، والقائمون على طبعات المصاحف الإندونيسية والعراقية والباكستانية.

([1]) ينظر منار الهدى ص ٩، ١١ بتصرف

([2]) وهو: أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، أو هو – على ما استدرك الشيخ عبد المتعال الصعيدي على القزويني –: (انتزاع أمر من آخر مطلقًا بغرض التفنن في العبارة) .. ينظر بغية الإيضاح ٤/ ٣٨

= ونكتة ذلك والوجه فيه: جواز أن يكون الوقف على (الألباب) حسن لتمام المعنى عند الوقوف عليه، ومن ثم جواز البدء بقوله بعد: (الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكرا) .. وإنما ساعد على ذلك تردد الوقف على (الألباب) بين كونه موصوفًا لـ (الذين آمنوا) فيكون الوقف على (الألباب) حسنًا، وبين أن يكون تامًا "لتمام لفظه بعد تعلقه، وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لعدم اتصال ما بعده بما قبله لفظًا ومعنى، يعني: "على حسب اختلافهما قراءة وإعرابًا وتفسيرًا"([1]).

= وإن كان البعض يرى أن الوقف على (الذين آمنوا) أليق لأنه يجعل (الذين آمنوا) متصلًا بـ (أولي الألباب) لاسيما وأنها ليست رأس آية .. ثم يبتدئ (قد أنزل الله إليكم ذكرًا)، والوقف على (الذين آمنوا)، بهذا؛ يكون من قبيل الوقف التام إن نصب (رسولًا) في قوله تعالى بالآية التالية: (رسولًا يتلو عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات إلى النور ..) على الإغراء، فيكون التقدير: (عليكم رسولًا) أي: (اتبعوا رسولًا)([2])، فيكون الوقف حينها على (الذين آمنوا) تامًا لعدم اتصال ما بعده بما قبله لا لفظًا ولا معنى، وكذا إذا نُصب (رسولًا) بنحو (أرسل أو بعث رسولًا)، أو على أنه بدل منه أو صفة، ومعناه: (ذا رسول)، فحذف (ذا) وأقيم (رسولًا) مقامه، على غرار ما جاء في قوله تعالى: (واسأل

---

[1]() المنار ص ١٠

[2]() على إبداله من الذكر، وذكر الزمخشري أوجهًا أخرى بعيدة المخارج ولا تمت للسياق بصلة

القرية)[يوسف: ٨٢] والمراد: (واسأل أهل القرية)، فعلى هذه التقديرات لا يوقف على (ذكرًا) ولا على (مبينات) لأنه لا يُبتدأ بلام العلة([1]) .

والمهم أن أيًّا من هذه التقديرات يروق لك فيها المعنى، من حقك أن تحل فيه فتقف عنده أو ترتحل عنه فتصله بما قبله أو بما بعده، وتمتع نفسك بالتأمل فيما أفادته جملة هذه المعاني القرآنية من ثراء، لا تجده – بكل تأكيد – في سوى هذا الكلام المعجز.

ومن نافلة القول أن نوضح أن الخطاب في الآية لأهل الإيمان، إذ المعنى: (فاتقوا الله عن أن تكفروا به وبرسوله)، وعلى ما قيل من وجه تسمية الرسول (ذكرًا) لمن قال بذلك: أنه يُذكِّر أهل الإيمان بما يرجع إلى دينهم وعقباهم بالنفع والأجر والثواب .. وفي الكشاف – وإن كنت أخالفه الرأي – أن المراد بالرسول: "هو جبريل صلوات الله عليه، أُبدل من (ذكرًا) لأنه وُصف بتلاوة آيات الله، فكأن إنزاله في معنى إنزال الذكر، فصح إبداله منه"([2])، وعليه يكون المعنى: (أنزل إليكم ذكرًا وأرسل رسولًا)

([1]) ينظر المنار ص ٣٩٦، ٣٩٧

([2]) ينظر الكشاف ٤/ ١٢٣

ثانيًا: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود الواقعة ظرفاً لزمن) على حدّ المراقبة؛ والوقف عليها

* ويأتي على قمة هذا الضرب من القيود لشهرته: قولُ الله تعالى – بحق إنزال عقابه على قوم موسى من بني إسرائيل الخذلة المُخذِّلين – : (قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين) [المائدة: ٢٦]، حيث نُصَّ على مراقبة (محرمة عليهم) (أربعين سنة) في طبعات المصاحف المصرية والسعودية والدمشقية، كما نَصّ على ذلك: الزركشي ت ٧٩٤ في (البرهان) وابن الجزري ت ٨٣٣ في كتابه (النشر في القراءات العشر) والسيوطي ت ٩١١ في (الإتقان) ومكي ت ١٩٠٢ في (نهاية القول المفيد) والشيخ محمود خليل الحصري ت ١٩٨٠ في (معالم الابتداء)، وعبارة السجاوندي في علل الوقوف ٢/ ٤٤٩ بحق علة البدء أو الوقف على (أربعين سنة): "أنها تصلح ظرفًا للتيه بعده وللتحريم قبله".

ذلك أن في النظم الكريم ما يسوغ الوقف على (محرمة عليهم) ليكون المعنى المراد: أنها (محرمة عليهم أبدًا) .. وعلى (أربعين سنة) ليكون المعنى: (محرمة عليهم هذه المدة) .. "على اختلاف أهل التأويل في: (أربعين) هل هي ظرف للتيه بعده أو للتحريم قبله.

فمن قال إن التحريم مؤبَّدٌ وزمن التيه أربعون سنة؛ وقف على: (مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ)، وعلى هذا يكون (أربعين) منصوبًا على الظرف والعامل فيه: (يتيهون) .. ومن قال إن زمن التحريم والتيه أربعون سنة، فـ (أربعين) منصوب بـ (محرمة)، ويكون الوقف على جملة (يتيهون في الأرض) باعتبار أنها في موضع الحال .. فإن جُعل – الفعل (يتيهون) – مستأنفًا جاز الوقف

على (أربعين سنة)، وهذا قول ابن عباس وغيره، وقال يحيى ابن نصير النحوي: (إن كانوا دخلوا الأرض المقدّسة بعد الأربعين فالوقف على (سنة)، ثم حللها لهم بعد الأربعين، وإن لم يكونوا دخلوها بعد الأربعين فالوقف على محرّمة عليهم) إ.هـ"([1]).

= كذا بما محصله أنه وعلى الوقف على (محرمة عليهم) والبدء بـ (أربعين سنة يتيهون في الأرض) يكون العامل في (أربعين) هو الفعل (يتيهون)، ويكون تحريم دخول قوم موسى الأرض المقدسة على التأبيد، وهو ما دَعَوا إليهم ونادوا به في قولهم – يعني: المعارضين به قضاء الله وأمر نبيه موسى عليه السلام في قتال الجبارين القابعين بالأرض المقدسة، وبكل إساءة أدب معهما –: (إنا لن ندخلها أبدًا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون) [المائدة: ٢٤]، ثم فتحها الله فيما بعدُ على يد أحفادهم الصلحاء، بعد أن حرّمها على أجدادهم ممن فاهوا بالقول القبيح، وكان أن عاقب أولئك الأجداد طوال هذه المدة بأن جعلهم يتيهون في الأرض أربعين سنة، جراء عنادهم وما اقترفته أيديهم من سيء الأقوال والأفعال، فكان الفتح على يد غيرهم بعد انتهاء مدة العقوبة؛ وهذا هو أرجحه وأقول به مخالفًا بذلك ما قاله ابن نصير، إذ ليس من المعقول أن يدخلها أولئك الذين أساءوا الأدب مع الله ورسوله فيكون سبحانه قد كافأهم على ذلك، بينا هم من يستحقون من العقاب أكثر من كل هذا.

([1]) منا ر الهدى للأشموني ص ١١٨ .. والوقف على كُلٍّ من القولين كاف على حدّ ما ذكر الأنصاري – رحمه الله – على هامش المنار

= وعلى الوقف على (أربعين سنة) تكون جملة (يتيهون) بعدها محمولة على الاستئناف .. والحق أن القول بالوقفين وبما فتح الله به عليّ من رأي، مما يصب في صالح من: ارتأى أن زمن التحريم والتيه معًا أربعون سنة([1])، فجعل (أربعين) منصوبًا بـ (محرمة) و(يتيهون في الأرض) في موضع الحال.. وعلى أي من الوقوف المبتناة على هذه الأوجه الثلاث تجد نظم الآية زاخرًا بالمعاني المتشابكة، مع أن سياق الكلام هو هو لم يتغير ولم يتبدل .. وسبحان من هذا كلامه!.

وعن سؤال هل كان موسى عليه السلام بحضرتهم حين جرى لهم ما جرى أم لا؟ فإن الجواب فيه تفصيل، فقد قيل: إن بني إسرائيل أقاموا في التيه أربعين سنة، ثم سار موسى ببني إسرائيل – ممن ذكرنا من الصلحاء – وعلى مقدّمتهم: (يوشع بن نون وكالب بن نوفيا)، حتى قتل من الجبارين: (عوج بن عنق) فقفز موسى في الهواء عشرة أذرع، وطول عصاه عشرة أذرع فبلغ كعبه فضربه فقتله، وقال محمد بن إسحاق: سار موسى ببني إسرائيل ومعه (كالب زوج مريم أخت موسى)، وتقدّم (يوشع) ففتح المدينة ودخل فقتل (عوجا) .. وهذا يعني: أنه وهارون عليهما السلام لم ينلهما من المشقة ما نال بني إسرائيل وكان ذلك لهما دوحًا وسلامة كما كانت النار لإبراهيم([2]) .

وقال قوم: إن موسى وهارون ما كانا مع بني إسرائيل في التيه لأن التيه كان عقوبة، وإنما اختصت العقوبة ببني إسرائيل لعتوّهم وتمرّدهم كما اختصت بهم سائر العقوبات التي عوقبوا بها على يد موسى وفي زمنه وعلى

---

[1]() وهو – بالمناسبة – قول ابن عباس والربيع بن انس البكري والسُّدي التابعين .. كذا في المكتفى للداني ص ٢٣٧.

[2]() ينظر المقتطف من عيون التفاسير للمنصوري٢/ ٢٨.

مقربة من أماكنهم، يؤيد هذا قول موسى عليه السلام: (فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) [المائدة: ٢٥]، وكان قدر التيه ستة فراسخ قال أبو العالية: (وكانوا ستمائة ألف، سماهم الله فاسقين بهذه المعصية)، قال النكزاوي: ولا عيب في ذكر هذا؛ لأنه من متعلقات هذا الوقف.

وأرى ألا تعارض بين الرأيين، إذ كان دخول موسى ومن معه من الصلحاء بعد مجانبة أهل المعصية – بطبيعة الحال – وعقيب مدة التحريم والتيه اللتين تزامنتا معًا .. وأن الحكمة في العدد (أربعين سنة): أنهم عبدوا العجل أربعين يومًا، فجُعل لكل يوم سنة، فكانوا يسيرون ليلهم أجمع حتى إذا أصبحوا إذ هم في الموضع الذي ابتدءوا منه، ويسيرون النهار جادّين حتى إذا أمسوا إذ هم بالموضع الذي ارتحلوا عنه([1]).

* وقريب مما سبق ما جاء في قول الله تعالى – بحق مؤمن آل فرعون([2])، وما آل إليه أمر فرعون وملئه–: (فوقاه الله سيئات ما عملوا وحاق بآل فرعون سوء العذاب . النار يعرضون عليها غدوًا وعشيًّا ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) (غافر: ٤٥، ٤٦].

حيث الحديث عن نجاة مؤمن آل فرعون وهلاك الأخير وملئه وما أُعد لهم يوم القيامة، ومن قبل ذلك في حياة البرزخ وأرواحُهم تُشاهِد المواضع التي

---

[1]() ينظر منار الهدى ص ١١٨

[2]() يقال: إنه ابن عم فرعون وكان من السابقين إلى الإيمان بموسى عليه السلام وكانت امرأته ماشطة بنات فرعون، أما عن مصيره فقد ذهب بعض العلماء إلى أن الله نجاه منهم مع موسى وقومه، وبعضهم يقول: صعد جبلًا فأعجزهم الله عنه، وكل هذا لا دليل عليه، وغاية ما دل عليه القرآن أن الله وقاه سيئات مكرهم، أي حفظه ونجاه منهم .

أعدت لها في جهنم، وهو ما بينه حديث ابن عمر في الصحيح وفيه: إن أحدكم إذا مات عُرِض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال: (هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة).

وحيث يُراقب قولُه: (وعشيًّا)، قولَه بعدُ: (ويوم تقوم الساعة)، وبحق ذلك يقول الأشموني رحمه الله: "(سوء العذاب) كاف، وقال أبو عمرو – الداني – تام إن جُعل (النار) مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلًا قال: (ما سوء العذاب؟، فقيل: هي النار)، وليس بوقف إن جُعل – النار – بدلًا من سوء، (وعشيًّا): تام إن نُصب (ويوم) بفعل مضمر، أي: (ونقول يوم تقوم الساعة: أَدخِلوا آل فرعون أشد العذاب)، وعلى هذا الإضمار لا يوقف على (الساعة) إلا إن أضطر، وإذا ابتُدئ .. (أدخِلوا) بقطع الهمزة أمرًا من (أدخَل يُدخل) ينتصب (آل) بالإدخال مفعولًا أول، و(أشد) المفعول الثاني"([1]).

= كذا بما يعني جواز البدء بالظرف (ويوم تقوم الساعة) والانتهاء به إلى آخر الآية، وذلك بـ نصب (ويوم) بفعل مضمر، أي: (ونقول يوم تقوم الساعة: أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)، إذ على هذا الإضمار لا يوقف على (الساعة)، ويكتفى بالوقف على قوله: (غدوًا وعشيًّا) .

= وبما يُسوِّغ أن تكون "(النار) مبتدأ، خبره جملة (يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا)، والجملة تفسير لقوله تعالى: (وحاق)" على حدِّ قول الآلوسي، أو يكون "مجموع الجملة بدل اشتمال من جملة (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، لأن سوء العذاب – على حد قول الطاهر – إذا أريد به الغرق كان

[1] () منار الهدى للأشموني ص ٣٣٩.

مشتملًا على موتهم، وموتهم يشتمل على عَرضهم على النار غدوًّا وعشيًّا، فالمذكور عذابان: عذاب الدنيا عذاب الغرق، وما يلحق به من عذابٍ قبل يوم القيامة.. وعلى كلا الوجهين، فالمذكور في الآية: عذاب قبل يوم القيامة"([1]) .. أو أن تكون (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هي النار) وجملة (يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) تفسيرًا لها، فيكون بين هاتين الجملتين والتي قبلهما (شبه كمال اتصال) لوقوعهما جوابًا لسؤال مقدر، هو على النحو الذي جاء في عبارة الأشموني .. وبما يلزم أن يكون الوقف في الوجهين على كامل الجملة القرآنية الأولى لاكتمال ركنيها، والبدء من ثم بقوله: (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)، فيحدث بذلك التدرج في ذكر سيء العذاب في الدنيا بالغرق، ثم البرزخ في عرضهم على النار غدوًّا وعشيًّا، إلى ما هو الأسوأ يوم القيامة وهو (أشد العذاب)([2])، وبه – مع سابقه – يتحقق ترقب (عشيًّا) لـ (الساعة) .

على أن الحالين في توجيه المبتدأ والخبر في الآية توجيهًا إعرابيًا؛ وإن أمكن معهما جعل جملة (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) جملةً اسمية على التفصيل السالف الذكر، إلا أن الذي يفرّق بينهما – أعني: بين حمل المعنى على أن تكون جملة: (النار يعرضون عليها غدوًا وعشيًّا) مبتدأ وخبر ومجموعهما جملة مفسرة أو بدلًا من الجملة السابقة عليها، وبين أن تكون

---

[1] () روح المعاني ٢٤/ ١١١ مجلد ١٣ وينظر التحرير والتنوير ٢٤/ ١٥٨ مجلد ١١.

[2] () وأجاز بعضهم أن يكون (النار) بدلًا مفردًا مطابقًا، وجملة: (يعرضون عليها) حال من النار فيكون المذكور في الآية عذابًا واحدًا ولم يُذكر عذاب الغرق، فبهذا مع ما قدره الآلوسي يكون البدء والوقف ماثلًا في قوله: (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) .

(النار) خبرًا لمبتدأ محذوف و(يعرضون) بعدها مفسرة لها، وكلاهما قد وقع جوابًا لما قبلهما – هو: الموجب للاتصال بين الجمل.

إذ إنه وعلى الحمل على الوجه الأخير – وهو جعل (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف على التفصيل المذكور آنفًا – يكون سبب الفصل بينها وبين سابقتها (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، هو: ما سلف بيانه من: (شبه كمال الاتصال)، وذلك نظرًا لوقوع الثانية على التفصيل المذكور جوابًا لسؤال مقدر، كأن قائلًا قال: (ما سوء العذاب؟، فقيل: هي النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا)، إذ المعتاد والمعلوم بالضرورة في مثل هذا بالجملة العربية هو اتصال الجواب بالسؤال .. بينا الموجب لاتصال جملة: (النار يعرضون عليها غدوًّا وعشيًّا) – في حال جعل (النار) مبتدأ خبره (يعرضون) وقد وقعتا بدلًا من التي قبلهما –: هو ما يطلق عليه بلاغة: (كمال الاتصال)، فإن سر الفصل بين الجملتين في هذه الحالة، والوجه فيه يكمن في: في كون الثانية بدل اشتمال من الأولى، وأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه .. فهي على غرار قول الله تعالى: (قال يا قوم اتبعوا المرسلين. اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون) [يس: ٢٠، ٢١] إذ المراد من الأولى في آية يس حمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقد جاءت الثانية بما هو أوفى في أداء هذا المعنى من الأولى .. وعلى غرار قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وإلا فكن في السر والجهر مسلما(١).

(١) لا يعرف قائله، ويريد بقوله: (مسلمًا) أن يكون معه كالمسلم في استواء ظاهره وباطنه، أو أن يكون معه مسالمًا

إذ المقصود: إظهار شدة الكراهة لإقامته، بسبب خلافٍ سِرُّه العلن، وقوله: (لا تقيمن عندنا) – بعد قوله: (ارحل) – يحقق ذلك، لأنه إذا لم يقل هذا أو قال غيره، لكان القصد إظهار الكراهة فقط لإقامته، دون القصد إلى كفِّه عن الإقامة .

كما أن الذي يفرّق بين أن يكون (النار) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير (سوء العذاب) على الوجه والتقدير السالفي الذكر، وبين أن تكون (النار) مبتدأ وجملة (يعرضون) خبره والجملة تفسير لقوله تعالى: (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، ما في الأخير بالذات من: تعظيم أمر النار وتهويل عذابها، إذ فيه من هذا ما ليس في الآخر ذكر ذلك صاحب الكشاف، وأوضح أن منشأ التعظيم والوجه فيه: الإجمال والتفسير في كيفية تعذيبهم وإفادة كلٍّ من الجملتين: (وحاق بآل فرعون سوء العذاب)، و(النار يعرضون عليها غدوًا وعشيًّا) نوعًا من التهويل، إذ أفادت الأولى: الإحاطة بعذاب يستحق أن يسمى سوء العذاب، كما أفادت الثانية: أن (النار المعروض عليها؛ غدوًّا وعشيًّا) .

"والسر في إفادة تعظيم (النار) في هذا الوجه دون ما تضمن تفسير سُوءُ الْعَذابِ وبيان كيفية التعذيب، أنك إذا فسرت (سُوءُ الْعَذابِ) بـ (النار) فقد بالغت في تعظيم سوء العذاب، ثم استأنفت بـ (يعرضون عليها) تتميما لقوله تعالى: (وَحاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ) من غير مدخل للنار فيما سيق له الكلام، وإذا جئت بالجملتين من غير نظر إلى المفردين([1]) وأن أحدهما تفسير للآخر فقد

[1]() يعني: على رأي من أجاز أن تكون (النار) بدلًا من سوء العذاب، و(يعرضون) في موضع الحال.

قصدت بالنار قصد الاستقلال، حيث جعلتها معتمد الكلام وجئت بالجملة بيانًا وإيضاحًا للأولى، كأنك قد آذنت بأنها أوضح لاشتمالها على ما لا أسوأ منه، أعني: النار .. على أن من موجبات تقديم المسند إليه – على الخبر الفعلي –: إنباؤه عن التعظيم مع اقتضاء المقام له، وهاهنا كذلك على ما لا يخفى، والتركيب أيضًا يفيد التقوى على نحو: (زيد ضربته)"([1]) .

= وفي إطار تلاحم المعاني ليتسنى حمل سياقات الآي – محل الشاهد – على عمومها، يكون عطف الظرف في قوله: (ويوم تقوم الساعة) على ما قبله متعينًا؛ ليكون المعنى: (النار يعرضون عليها يوم القيامة غدوًّا وعشيًّا، على نحو ما عرضوا عليها إبان غرقهم، وكانوا يعرضون عليها في حياة البرزخ داخل قبورهم)، وليتأتي كذلك: عدم الوقف على (سوء العذاب)، ولا على (غدوًّا وعشيًّا)، وليتأتى – من ثم – قول الأشموني في توجيهه كل هذا: "وإذا ابتُدئ (أدخِلوا) .. ينتصب (آل) بالإدخال مفعولًا أول، و(أشد) المفعول الثاني"، ما يعني انعدام المراقبة وأن يكون الوقف على (العذاب) الأخيرة كافيًا .. إذ الجملة بذلك مقول لقول الله آمرًا ملائكته بإدخال آل فرعون النار ليذوقوا ما هو أشد من عذاب البرزخ، فهي بتقدير وعلى معنى: (ويقال لآل فرعون: ادخلوا النار لتُصْلَوا بها أشد العذاب، بعد أن أمرنا بواسطة ملائكتنا بأن تُصلَوا سوءه عند غرقكم وفي حياتكم البرزخية) .

ولك أن تراعي عند تدبرك للآيات – محل الشاهد – هذا المعنى .. كما لك أن تراعي البدء بالظرف مع ما بعده .. أو الوقوف عنده مستقلًا أو مع مراعاة ما قبله .. والغريب في الأمر أن كل ذلك وما تحمله العبارات والجمل

---

[1] () روح المعاني ٢٤/ ١١١ مجلد ٩ وينظر الكشاف ٣/ ٤٣٠.

من اتساعٍ في المعاني، يحصل مع اتحاد الكلمات ودون أن تزيد كلمة أو تنقص أخرى .. وجلت قدرة من هذا كلامه! .

* ومما هو من هذا بسبيل كونه ظرفًا لما قبله أو بعده على المراقبة: قوله تعالى: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم والله بما تعملون بصير) [الممتحنة: ٣]، فقد نص على مراقبة قوله: (أولادكم) قوله: (يوم القيامة) مكر في (نهاية القول المفيد)، والقائمون على طبعات المصاحف العراقية والباكستانية.

وقد جاء ذلك في سياق الحديث عن أعداء الله وأنه ليس بوسعهم أن يُخلصوا المودة لأولياء الله لما بينهم من المباينة، وكان حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه قد بعث برسالة في الخفاء يخبر أهل مكة بفتحها وبخبر النبي وأصحابه، على الرغم من أن عادة النبي ﷺ في مثل هذا أن يُوَرِّي حتى لا تنكشف خططه لأعدائه، ولما عوتب رضي الله عنه على ما فعل، اعتذر بأن له أرحامًا أمًا وإخوة؛ وأن ليس هناك من يمنع عشيرته، فأراد أن يتخذ عندهم يدًا ليُحسنوا إلى من خلَّفهم بمكة من عشيرته، فنزل: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم).

= وكما هو متضح فإن الظرف (يوم القيامة) يصلح أن يكون ظرفًا للفعل المنفي (لن تنفعكم)، على نحو ما يصلح أن يكون ظرفًا للفعل الذي يليه وهو (يوم القيامة)، وفي ذلك من الثراء في المعني مع اتحاد الكلمات ما فيه([1])

([1]) وقد زاد هذا المعنى ثراء: قراءة (يُفصل) بالضم والبناء للمجهول، وعليها يكون (بينَكم) هو نائب الفاعل كما في: (لقد تقطع بينكم) .. وقراءة عاصم ويعقوب: (يُفصِل) ==

.. وفي ملخص ذلك ومحصلته يقول الأشموني: "(وودوا لو تكفرون) – يعني: في قوله تعالى قبلها: (إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا أليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون) –: تام، ومثله: (ولا أولادكم) إن جعل يوم القيامة ظرفًا للفصل، وليس بوقف إن علق الظرف بـ (تنفعكم)، وحينئذ لا يوقف على (بينكم)، بل على (يوم القيامة)، إذ يصير ظرفًا لما قبله، فكأنه قال: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم في هذا اليوم)"([1]).

وهو كلام بيّن في تقرير ما ذكرنا، فالكفار – حتى وإن كانوا ذوي قرابة – قوم، إن يظفروا بأهل الإيمان ويتمكنوا منهم – وهو معنى: (إن يثقفوكم) – (يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء)، أي: بالقتال والشتم، ويتمنوا لو ترتدون عن دينكم وتكفرون بنبيكم، وعليه فإن موادَّة أمثالهم ومصافاتهم خطأ جسيم وإثم عظيم منكم، ومغالطة لأنفسكم، وذلك أشبه بقوله تعالى في موضع آخر: (لا يألونكم خبالًا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدروهم أكبر)[آل عمران: ١١٨] .. ثم هم يوم القيامة – حيث الفصل بين أهل الكفر وأهل الإيمان – لن ينفعوكم.

وفي التعبير بالماضي في قوله (وودوا) وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب: الدلالة على مسارعتهم في بسط اليد والألسن إليكم بالسوء وارتدادكم عن دين الله، كأنه قيل: (وودّوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم)، يعني: أنهم يريدون أن يُلحقوا بكم مضار الدنيا والدين

==

بالبناء للمعلوم وفاعله ضمير عائد إلى الله حذف لعلمه من المقام .. وقراءة حمزة والكسائي وخلف: (يُفصِّل) مبنيًا للفاعل أيضًا مبالغة في الفصل والفاعل كسابقه.

[1]() منار الهدى ص ٣٩٠.

جميعًا من: قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردّكم كفارًا؛ وردكم كفارًا أسبق المضارّ عندهم وأوّلها؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم، لأنكم بذَّالون لها دونه، والعدوّ أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه .

ووجه الاستئناف في قوله: (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم) شبه كمال الاتصال، إذ نشأت الجملة عن سؤال مفروض ممن يسمع جملة: (وودوا لو تكفرون)، مؤداه ومفاده: ما آثار ذلك وما مدى خطر أمره؟ .. والوجه في عطف الأولاد على الأرحام: التتميم لشمول النهي قومًا لهم أبناء في مكة .. والوجه في تأخير العامل في الظرف (يفصل) عن الظرف وعن العامل الأول (ينفعكم) بيان صحة التنازع، إذ لا يلزم تقدم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفًا، لأن الظروف تتقدم عاملها .. والوجه في التذييل بقوله: (والله بما تعملون بصير) إظهار الوعد والوعيد، الوعد لمن آثر حب الله ورسوله ﷺ وإنفاذ أوامرهما ووعيد لمن كان على خلاف ذلك(١).

(١) ينظر الكشاف للزمخشري ٤/ ٩٠ والتحرير والتنوير للطاهر ٢٨/ ١٤١ مجلد١٣.

المبحث الثاني

أثر البدء بـ (الجمل الواقعة حالًا أو شرطًا)؛ والوقف عليها .. في إثراء المعنى واتساعه

أولًا: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الحالية) الواردة على حد المراقبة

معلوم بالضرورة أنه قد يُؤتَى بالحال لتوكيد عاملها، مثل" (وَلَّى مُدْبِرًا) [النمل: ١٠] .. أو لتوكيد صاحبها، كقولك: (جاء الطلاب كلُّهم جميعًا) .. أو لتوكيد مضمون جملة مؤلفة من اسمين معرفتين جامِدَيْن، مثل: (هو الحقُّ بَيِّنًا) .. ومعلوم بالضرورة كذلك أن التوكيد بالحال – أيًّا كان نوعه – يعطي مزيد فائدة في الكلام، ومع تربية الفائدة بالحال يمكن الإشارة بها إلى أغراض بلاغية يَقْصِدُها البلغاء، فمثل قول القائل: (جاء عِلِيَهُ القوم راكِبين) يتضمن الإشارة إلى أنّ الذين لم يأتوا راكبين ليْسُوا من عِلْيَة القوم.

ولا يخفى على ذوّاقة البلاغة والأدب تصيُّد النكت والأغراض البلاغية من الحال.. ونذكر هنا مما جاء في أبلغ الكلام وأفصحه وعلى حد المراقبة:

* قول الله تعالى: (وإذ قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة وما هي بعورة إن يريدون إلا فرار) [الأحزاب: ١٣] – حيث أشار لمراقبة (إن بيوتنا عورة) (وما هي بعورة): صاحب (نهاية القول المفيد) والقائمون على مراجعة النسخة الباكستانية للمصحف الشريف – وفيه نجد النظم الكريم يفسر الظنون التي انتابت أهل النفاق ويكشفها ويفضحهم بها.

فقد ظن أولئك المنافقون أن ما قاله الله ورسوله من وعد بالنصر والظفر الآني؛ ثم بمُلك فارس والظفر بسوارَي كسري فيما وُعِدوا به في مستقبل زمانهم، كان زورًا وغرورًا حيث قطعوا بأن الغلبة واقعة لا محالة وألا وجه لإقامتهم مع محمد وأصحابه، ولسان حالهم يقول: لا إقامة لنا مع الذل والهوان، واخلولقوا يتفقون مع الأحزاب ليخرجوا بزعمهم من الأحزان، ثم إن السامعين لهم عزموا على الرجوع عما بايعوا عليه رسول الله ﷺ وجعلوا يستأذنونه في ذلك، وطفقوا يتعللون بأن بيوتهم عورة وأن بها خللًا لا يأمن صاحبُها السارقَ على متاعه والعدوَّ على أتباعه، فبيَّن الله كذبهم بقوله تعالى: (وما هي بعورة)، وبيّن قصدهم وما تُكِنُّه – بسبب الخوف – صدروهم من الفرار وزوال القرار.

= وعليه فجملة (إن بيوتنا عورة) هي من قولهم، وهي جملة حاليه أو تفسير للاستئذان، ومعناها: (يستأذنونه صلى الله عليه وسلم حال كونهم قائلين له: إن بيوتنا عورة) .. ويفسر هذا السياق: مواضع الوقف ويفصح عنها، وبحقها يقول صاحب المنار: الوقف على "(فارجعوا) حسن، ومثله: (إن بيوتنا عورة)، فصلًا بين كلام المنافقين وكلام الله تكذيبًا لهم، (وما هي بعورة) كاف، ومثله: (إلا فرارًا)"([1]) .. ومعنى أن يسُوغَ البدء بقوله: (وما هي بعورة)، وأن يكون الوقف – من ثم – على قوله تعالى على ألسنتهم: (إن بيوتنا عورة) حسنًا – وهو بعدُ مرتبة من مراتب الوقف – هو: ألا يتصل ما بعده – وهو هنا قوله: (إن بيوتنا عورة) – بما قبله معنى.

[1]() منار الهدى للأشموني ص ٣٠٧

= على أن هذا التباين المعنوي بين الجملتين غير مانع لأن يكون بينهما ما يعرف لدى أهل البلاغة وفي عُرفهم ومصطلحاتهم بـ (التوسط بين الكمالين)، وهو: (أن تتفق الجملتان خبرًا أو إنشاء، لفظًا ومعنى، مع وجود جامع بينهما)، فالجملتان هنا خبريتان لفظًا ومعنى، وقد وجد بينهما الجامع المشترك، كون الأولى مقولًا لقولهم وكون الثانية مقولًا لقول الله تعالى ورده عليهم، فكان هذا هو سر الوصل بينهما بالواو خاصة .. وهذا الاتفاق بين الجملتين ربما كان العامل الأساسي لأن تتصلا نطقًا، ويتم بالتالي البدء بقوله: (إن يريدون إلا فرارًا) فيتحقق بذلك معنى المراقبة، ويكون الوجه في ذلك: ان يتسنى سرد شبهة أهل النفاق والرد عليها فورًا ودفعة واحدة، فتكون كالصفعة لهم والردع لمن تسول له نفسه أن يحذو حذوهم.

ووجه التأكيد بحرف (إن) في قوله تعالى على لسان أهل النفاق: (إن بيوتنا عورة) – أيًّا ما كان الأمر –: التمويه لإظهار قولهم: (بيوتنا عورة) في صورة الصدق، ذلك أنهم لما علموا أنهم كاذبون وأن النبي ﷺ يعلم كذبهم، جعلوا تكذيبه إياهم في صورة أنه يشك في صدقهم، فأكدوا الخبر .. ثم كان قوله تعالى: (وما هي بعورة) تكذيبًا لهم بطريق المبالغة عن طريق تقديم المسند إليه المنفي على المسند شبه الجملة، ذلك أن المدينة كانت محصنة يومئذ بخندق، وكان جيش المسلمين حراسها، وإنما لم يقرن هذا التكذيب بمؤكد – على غرار ما قد سبق – لإظهار أن كذبهم واضح غير محتاج لتأكيد.

كما يلاحظ أن سياق الآية بدءً من قوله تعالى بحقهم: (وما هي بعورة) وما بعده إلى أخر قوله: (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسئولًا) [الأحزاب: ١٥]، معترضة بين جملة: (قل لن ينفعكم الفرار)

عقيبها وجملة (ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة) .. إلخ([1]) .. والوجه البلاغي فيه: حكاية ما كانوا عليه بالتفصيل حتى ينكشف أمرهم وحالهم أمام أنفسهم ليدركوا أن الله محيط بهم وبأحوالهم بل وبنواياهم الخبيثة؛ هذا أولًا .. ثم أمام الصحابة لتبدو سوآتهم وليُفضحوا ولتكون فضيحتهم على رءوس الأشهاد ثانيًا.

* هذا، وقد وجد في المصاحف العراقية والباكستانية علامة المراقبة في قول الله تعالى: (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلًا . ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلًا. سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلًا) [الأحزاب ٦٠: ٦٢]، حيث مراقبة كلمة (قليلًا) كلمة (ملعونين)، وحيث النصب على الشتم والذم عند البدء بـ (ملعونين) تامًّا والوقف حينئذ على (إلا قليلًا)([2])، والتقدير: (أذم ملعونين) .. ونظير هذا في النصب على الذم: قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة ** فدعاء قد حلبت على عشارى

شَغَّارةً تَقَذُ الفصيل برجلها ** فَطَّارةً لقوادم الأبكارى

فنصب (شغارة) و(فطارة) .. على التخصيص بالذم، ففي اللسان: "الشَّغْر: الرفع، شغر الكلب يشْغَر شغرًا: رفع إحدى رجليه ليبول .. وشَغَرَ المرأة وبها يَشغُر وأشغرها: رفع رجليها للنكاح .. وشغرت الأرض والبلد: إذا خلت من الناس ولم يبق بها أحد يحمِيها ويضبطُها" .. "والفُطَارِيُّ من الرجال: الفَدْم

([1]) ينظر التحرير والتنوير ٢١/ ٢٨٦ من المجلد العاشر

([2]) المنصوب على المصدرية أو الظرفية أو على الحال بتقدير: (إلا قليلين أذلاء)

الذي لا خير عنده ولا شر، مأخوذ من السيف الفُطَار الذي لا يقطع .. وسيف فُطار: فيه صدوع وشقوق" .. و"المرأة الفدعاء: التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل"([1]) .

= وواضح من كلام أهل الاختصاص أن البدء بقوله: (ملعونين) على الذم والتقدير لمعنى: (أذم ملعونين)، يلزمه الوقف على (إلا قليلًا) عند من قال بالمراقبة بينهما .. وفي الآية على هذا المعنى – وهذا من أسرار ونكات وأوجه الوقف على (قليلًا) – "إشارة إلى أن من توجه عليه إخلاء منزل مملوك للغير بوجه شرعي أن يمهل ريثما ينتقل بنفسه ومتاعه وعياله برهة من الزمان حتى يتيسر له منزل آخر على حسب الاجتهاد .. والاستثناء شامل لمن يرى جواز نحو ذلك"([2]).

= ومن وصل (ملعونين) بما قبلها عدَّها حالًا من ضمير الفاعل في (لا يجاورونك) العائد على المنافقين، فكأنه قال: (ثم لا يجاورونك إلا في حال ما لعنوا) قاله والزمخشري وأبو البقاء، قال ابن عطية: "لأنه بمعنى: (ينتفُون منها ملعونين)" .. والمعنى: "إن أصروا على النفاق لم يكن لهم مقام في المدينة إلا وهم مطرودون ملعونون، وقد فُعل بهم هذا، فإنه لما نزلت سورة براءة) جُمعوا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (يا فلان قم فاخرج فإنك منافق؛ ويا فلان قم)، فقام إخوانهم من المسلمين وتولوا إخراجهم من المسجد"([3]) .

([1]) ينظر لسان العرب مواد: (شغر) و(فطر) و(فدع).

([2]) روح المعاني ٢٢ / ١٣٠ من المجلد الثاني عشر

[3]() تفسير القرطبي ٨/ ٥٥١٥.

على أن ما ذكر من وجهي البدء بـ (ملعونين) أو وصلها بما قبلها وإساغة حمل المعنى في الآيتين على أيٍّ من الوجهين، يمثل سر تباين أصحاب الوقوف في الحكم على درجة ونوع الوقوف وما يمليه السياق ويضفيه من معان جمة، وإن كان كل ذلك يأتي – في الحقيقة – في إطارٍ من تحقيق معنى المراقبة، فقد نقل القرطبي عن محمد بن يزيد أن الوقف على (ملعونين) من "تمام الكلام وهو منصوب على الحال، وقال ابن الأنباري: (قليلًا)، (ملعونين) وقف حسن، وقال النحاس: (ويجوز أن يكون التمام (إلا قليلًا) وتنصب (ملعونين) على الشتم"([1]) .. وقال أبو عمرو الداني: إن الوقوف على "(ملعونين) كاف إذا جُعل حالًا .. فإن نُصب على الذم فالوقف على (إلا قليلًا) تام" .. وقال السجاوندي في علة جواز الوقف على (إلا قليلًا): "أن قوله: (ملعونين) يُحتمل أن يكون حالًا من قوله: (يجاورونك)، أو منصوبًا على الشتم"، كما ذكر أن علة جوازه على (ملعونين): "أن جملة الشرط تصلح صفة لهم واستئنافًا"، قال: "والأولى أن تجعل صفة إذا حُمل على الشتم ووُقف على (قليلًا)"([2]) .

وأما من ذهب من أهل الوقوف إلى حمل الاستثناء على تقدير: (لا يجاورك إلا القليل منهم على أذلِّ حال وأقله)، فقد جعله – أعني: الاستثناء – شاملًا للزمان وللحال، كون المعنى في الآية على هذا التقدير: أنه حتى "في ذلك القليل الذي يجاورونك فيه يكونون ملعونين مطرودين من باب الله وبابك، وإذا خرجوا لا ينفكون عن المذلة، ولا يجدون ملجأ، بل أينما يكونون يُطلبون ويؤخذون ويُقتلون .. وهذه سنة جارية وعادة مستمرة تُفعل بالمكذبين،

([1]) ينظر السابق

([2]) المكتفي لأبي عمرو الداني ص ٤٦١ وعلل الوقوف للسجاوندي ٣/ ٨٢٣.

وهذه السنة ليست مثل الحكم الذي يبدل وينسخ، فإن النسخ يكون في الأحكام، أما الأفعال والأخبار فلا نسخ"([1])، فهم من الحقارة بحيث لا يُؤَمَّنون في أنفسهم ولا في ديارهم ولا في أموالهم .

ولعل هذا ما عناه الزمخشري في الكشاف ٣/ ٢٧٥ بقوله بجواز "دخول حرف الاستثناء على الحال والظرف معًا كما في قوله تعالى: (إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه)[الأحزاب: ٥٣]"، غير أنه على هذا المعنى وذلك التقدير لا يكون ثمة وقف على (قليلًا) ولا حتى (ملعونين)، وعليه فإنه لا يستقيم أن يكون ثمة وقف على أي من الموضعين (قليلا) و(ملعونين) لاتصال ما قبلهما بما بعدهما .. وكل ما ذكرنا هو – بلا أدنى ريب – من الثراء الذي تتسع له معاني الآيات محل الشاهد .

[1]() ينظر التفسير الكبير للرازي ١٢/ ٦٢٣.

ثانيًا: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الشرطية) الواردة على حد المراقبة

وعادة ما يدخل الشرط على الجملة لربط الحكم فيها بحكم آخرَ في جملة أخرى ربطًا شرطيًّا، فتكون الجملتان بمثابة جملة واحدة، وتُسمّى عندئذٍ جملة شرطيّة.

ويُلاحظ في الجملة الشرطية أنّ الشرطَ فيها قَيْدٌ للحكم في الجملة التي هي جواب الشرط، ففي قولنا: (من آمَنَ وعَمِل صالحًا دخَلَ الجنة)، نلاحظ أنّ تحقُّق الإيمان والعمل الصالح المبيّن في الجملة الأولى قَدْ جُعِل في الكلام شرطًا لتحقُّق دخول الجنة في الجملة الثانية، والأداةُ الرّابطة بين الجملتين هنا كلمة "مَنْ" الشرطيّة.. ومما جاء شرطًا في آي الذكر الحكيم على حد المراقبة:

* قوله تعالى مخاطبًا نساء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولًا معروفًا) [الأحزاب/ ٣٢]، وفيه يقول الآلوسي: "(إن اتقيتن) شرط لنفي المثلية وفَضْلهن على النساء، **وجوابه محذوف دل عليه المذكور قبله**، والاتقاء بمعناه المعروف في لسان الشرع(١)، والمفعول محذوف، أي: (إن اتقيتن مخالفة حكم الله تعالى ورضا رسوله صلى الله عليه

(١) يعني: من التقوى، وموضع التاء فيه واو، فأصلها (وَقْوَى) على وزن (فَعْلَى) من وقيت، فلما فتحت الواو قلبت تاء ثم تركت التاء في تصريف الفعل على حالها في التُّقى والتقوى والاتقاء، وقيل في معناها فيما قيل: (ألا يراك ربك حيث نهاك ولا يفقدك حيث أمرك).

وسلم)، والمراد: (لستن كأحد من النساء إن دمتن على اتقاء ذلك)؛ كون التقوى متحققة فيهم لا محالة، ومِثله شائع .. أو هو على ظاهره، والمراد به: التهييج بجعل طلب الدنيا والميل إلى ما تميل إليه النساء – لبعده من مقامهن – بمنزلة الخروج من التقوى"([1]).

على أن مراد الآلوسي بقوله: إن الشرط في قوله تعالى (إن اتقيتن) "لنفي المثلية": أنه قيد في نفي أن يُشَبههن – سبحانه – بأحد من النساء، أو بمعنى أدق وعلى حد قول الطاهر: "ليس لقصد الاحتراز عن ضد ذلك، وإنما هو إلهاب وتحريض على الازدياد من التقوى، وقريب من هذا المعنى قول النبي ﷺ لحفصة: (إن عبد الله – يعني: أخاها – رجل صالح لو كان يقوم من الليل)، فلما أبلغت حفصة ذلك عبدَ الله لم يترك قيام الليل بعد ذلك، لأنه علم أن المقصود: التحريض على القيام"([2])؛ وهو في معنى ما ذكره الآلوسي .. وكان الطاهر قد استحسن الوقف على (إن اتقيتن) وجعل قوله تعالى: (فلا تخضعن بالقول): تفريع وليس هو جواب الشرط، وقد عُطف عليه قوله تعالى: (وقلن قولًا معروفًا) .

= **أو هو شرط، جوابه قوله تعالى: (فلا تخضعن بالقول)**، والاتقاء بمعناه الشرعي أيضًا([3]).. وظاهر عبارة الكشاف اختيار كون (إن اتقيتن) شرطًا

([1]) روح المعاني ٢٢/ ٨ مجلد ١٢.

([2]) التحرير للطاهر ٢٢/ ٧ مجلد ١١ .

([3]) وفي (البحر) أنه بمعنى: الاستقبال، أي: (إن استقبلتن أحدًا فلا تخضعن)، وهو بهذا المعنى معروف في اللغة – يعني: من الاتقاء وهو جعل بينك وبين الشيء وقاية، كما في قوله تعالى: (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة) [البقرة: ٢٤] – قال النابغة:

==

جوابه فلا تخضعن، وفسر (إن اتقيتن) بـ: (أن أردتن التقوى وإن كنتن متقيات)، مشيرا بذلك إلى أنه لا بد من تجوُّز في الكلام لأن الواقع أن المخاطبات متقيات فأما أن يكون المقصود الأولى المبالغة في النهي فيفسر بـ (إن أردتن التقوى)، وإما أن يكون المقصود التهييج والإلهاب، فيفسر بـ: (إن كنتن متَّقِيات)؛ فليس في ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز كما تُوُهِّم، وقد قرر ذلك في الكشف، ومعنى لا تخضعن بالقول لا تُجِبْن بقولكن خاضعًا أي: لينًا خنثًا على سنن كلام المريبات والمومسات، وحاصله: لا تُلِنَّ الكلام ولا تُرقِّقنَه، وهذا على ما قيل في غير مخاطبة الزوج ونحوه كمخاطبة الأجانب وإن كن محرمات عليهم على التأبيد.

ومما سبق يتبين إساغة الوقوف على (إن اتقيتن) فيكون الوقف كاف(١) على ما أفاده الوجه الأول من ضم الشرط لما قبله .. وهو كذلك عند الوقف على (بالقول) في حال البدء بالشرط على أن يكون جوابه ما بعده .. وقد

==

سقط النصيف ولم تُرِد إسقاطه * فتناولته واتقتنا باليد

أي: استقبلتنا باليد، ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن إذ لم يُعَلِّق فضلهن على التقوى ولا عَلَّق نهيهن عن الخضوع بها، إذ هن متقيات لله تعالى في أنفسهن، والتعليق يقتضي ظاهره أنهن لسن متحليات بالتقوى .. وفيه: أن (اتقى) بمعنى: استقبل وإن كان صحيحا لغة، وقد ورد في القرآن كثيرًا كقوله تعالى: (أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب) [الزمر: ٢٤] إلا أنه لا يتأتى هاهنا، لأنه لا يستعمل في ذلك المعنى إلا مع المتعلق الذي تحصل به الوقاية، كقوله سبحانه: (بوجهه)

(١) وإليه الإشارة بقول الأشموني في المنار: "(إن اتقيتن): كاف –وكذا قال الأنصاري – وقال علي بن سليمان الأخفش: تام"

قال بالمراقبة بينهما القائمون على طبعات المصاحف الدمشقية والمصرية القديمة.

المبحث الثالث

من بلاغة وقوف التعانق في رؤوس الآيات

ونعايش في هذا المبحث نمطًا آخر من وقوف التعانق تقع مواضعها هذه المرة بين جمل هي أو بعضها رؤوس آيات، وقد نص عليها من يعتد بالأخذ عنهم من أهل الاختصاص، وهي – من غير ما سبق ذكره – كالتالي:

١) قوله تعالى: (يستبشرون بنعمة من الله وفضل وان الله لا يضيع أجر المؤمنين * الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) [آل عمران: ١٧١، ١٧٢]، حيث نَص على مراقبة قوله: (المؤمنين) قوله: (القرح) صاحب (نهاية القول المفيد) والقائمون على طبعات المصاحف العراقية والباكستانية.

٢) = وقوله تعالى عن قوم شعيب: (فأخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جاثمين * الذين كذبوا شعيبًا كأن لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين) [الأعراف: ٩١، ٩٢] حيث نَص على مراقبة قوله: (جاثمين) قوله: (فيها) الشيخ مكي والقائمون على مراجعة نسخ المصحف الإندونيسية والعراقية والباكستانية .

٣) = وقوله تعالى: (وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيرًا * الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيرًا) [الفرقان: ٥٨: ٥٩] حيث نُص على مراقبة (خبيرا) (العرش) في: (نهاية القول المفيد) وطبعات المصحف العراقية والباكستانية.

٤) = وقوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون * ذكرى وما كنا ظالمين) [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩) حيث نَص على مراقبة (منذرون) (ذكرى) من ذكرنا في الموضع الفائت.

وكنا قد تعرضنا قبلً في العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة، لطرف من هذا اللون من الوقوف، ولمواضع أخرى منه في آي التنزيل، إلا أنا لم نعرض لهذه المواضع .. وقد ذكرنا هنالك أن هذا اللون من الوقوف على رؤوس الآي ووضع علامات التعانق عليها يسيغه علماء الوقوف .. مع الوضع في الاعتبار أن الوقف على رؤوس الآيات سواء تعلق هذا الوقف بما قبله أو بما بعده على ما استقر عليه أهل الاختصاص، هو من السنة المتبعة، ففي طيبة النشر أن "الوقف الحسن، هو: الذي تعلق ما بعده التعلق اللفظي، إلا أن تكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عنه صلى الله عليه وسلم، ففي حديث أم سلمة أن النبي كان إذا قرأ، قرأ آية آية"(١)، وفي الحديث المتصل الإسناد إلى أم سلمة – رضي الله عنها –: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطّع قراءته، يقول: {الحمد لله رب العالمين} [الفاتحة:١] ثم يقف، ثم يقول: {الرحمن الرحيم} [الفاتحة:٢] ثم يقف، ثم يقول: {مالك يوم الدين} [الفاتحة: ٣] ثم يقف"(٢)، "وهذا – على

---

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري ١/ ٣٢٨ والحديث في عون المعبود ١١/ ٢٤ وقد رواه أبو داود والترمذي.

(٢) الحديث وبنحوه في مسند ابن راهويه١ / ١٠٥ومسند أبي يعلى٧٠٢٢ كما أخرجه الدار قطني بإسناد صحيح ورواته ثقات وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٠٠١)

حد ما ذكر الأشموني – أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي"(١).. وهو – كما هو ملاحظ – العامل المشترك بين المواضع الثمانية السالفة الذكر.

غير أن الأمر يقتضي ويستوجب التعرض لمقتضيات أحوال كلٍّ منها، لنقف على مرامي هذه الوقوف ولنتدبر ما أفادته سياقاتها .

١) فبتأمل ما جاء من وقف المراقبة في قوله تعالى: (يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين * الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم * الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانًا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) [آل عمران: ١٧١، ١٧٢]، حيث مراقبة قوله: (المؤمنين) قوله: (القرح) .. يُلاحظ أن النظم القرآني هنا يكشف عن حقيقة أن الشهداء كما يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم (ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون) على نحو ما سبق من آيات، فإنهم هنا يستبشرون لأنفسهم بما رُزقوا من النعيم المقيم.

وإنما أعاد (يستبشرون) لأن الاستبشار الأول كان بأحوال الذين لم يلحقوا بهم من خلفهم، أما هنا فعن أحوال أنفسهم خاصة، وعليه فليس ثمة تكرار، وأيضًا لحصول الفرح بما حصل في الحال على غرار ما عرفوا من حصوله في المآل، وأن الله في الحالين لا يضيع أجر المحسنين، ولا غرو فهم من استجابوا لله والرسول في جميع حالات الرخاء والشدة والمنشط والمكره

(١) منار الهدى ص ١٢، والحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

والعسر واليسر، والأمر ممتد فيهم وفيمن يفعل فعالهم إلى يوم القيامة كلٌّ بحسبه.

= ويحق لنا أن نقول إنه وبتعمد الوقف على قوله: (أجر المؤمنين) كونه جائزًا للسَّنة ولعلة أنه رأس آية، يكون الوقف من قبيل الوقف التام، ولا يعكر على هذا أن (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) في موضع جر صفة للمؤمنين، إذ يمكن لما بعده أن يستقل بجملته كما سيأتي، على نحو ما استقل المعنى بما قبله.

= أقول: إن هذا مع صحة جعل (الذين استجابوا) صفة للمؤمنين ليسوغ معه الوقف على (القرح)، أو إساغة البدء بقوله: (الذين استجابوا) بما يحقق عدم الوقوف على (القرح)، وذلك: بجعل (الذين استجابوا) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم الذين استجابوا)، أو مبتدأ خبره جملة (للذين أحسنوا..)، و(منهم) حال من الضمير في (أحسنوا)، أو بجعلهم مفعولًا به على القطع بقصد المدح، بأن أضمر الفعل: (أعني)، فنصب به (الذين استجابوا ..) لمن ارتأى صحة ذلك .. تتحقق معنى المراقبة.

ذلك أنه وبالوقف على أيٍّ من (أجر المؤمنين) أو على (القرح)، بحمل معاني الآي على الأوجه الإعرابية السالفة الذكر، يصح الوقف على (أجر المؤمنين) دون الوقف على (القرح)، على نحو ما يصح إذا ما أحدثنا العكس فوصلنا (أجر المؤمنين) بما بعدها ليتم المعنى بالوقف على (القرح).

ولعل هذا ما أجمله وأفاده الأشموني بقوله: إن الوقف على "(أجر المؤمنين) تام، إن رُفع (الذين) بالابتداء وما بعده الخبر، أو رُفع خبر مبتدأ محذوف، أي: (هم الذين استجابوا)، وكاف إن نُصب على المدح بتقدير: (أعني) .. وليس بوقف إن جُرّ ذلك بأنه نعت للمؤمنين أو كان بدلًا

منهم"([1]) .. على أن من رضي بجعل (الذين استجابوا) نعتًا لـ (المؤمنين) مع جعل (الذين قال لهم الناس) التالية للآية محل الشاهد، بدل من (الذين استجابوا) أو صفة، فقد أخرج الآية من دائرة وقف المراقبة وإن ساغ له فعل ذلك.

ولله در التنزيل! الكلام واحد، وإفادته لكل هذه المعاني حاصل وواقع، والأوجه الإعرابية متحققة دون ما أدنى تعسف، وأينما حللت على واحدة مما ذُكر أو رحلت عنه، تجد العطاء القرآني والسخاء في إضفاء جميع ما تم سرده من المعاني .. وسبحان من هذا كلامه!.

٢) وبانتقالنا إلى قوله تعالى عن قوم شعيب: (فأخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جاثمين * الذين كذبوا شعيبًا كأن لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين) [الأعراف: ٩١، ٩٢] حيث مراقبة قوله: (جاثمين) قوله: (فيها) .. نلحظ أن الإمام القرطبي يُصَدِّر كلامه في هذه الآية بقوله: "قال الجرجاني: قيل – يعني في قوله تعالى (الذين كذبوا شعيبًا كأن لم يغنوا فيها) –: هذا كلام مستأنف؛ أي: (الذين كذبوا شعيبًا صاروا كأنهم لم يزالوا موتى)، و(يغنَوا): يقيموا"، كذا بأسلوب التضعيف: (قيل) .. ثم يقول بحق بقية الآية: (الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين): "ابتداْء خطاب".

= في إشارة منه لما تحمله الآية في وجوهٍ لوقوف المراقبة، ومن إساغةٍ للبدء بهذا الكلام المستأنف سواء بحق الجزء الأول من الآية بجعله مبتدأً خبره نفس الموصول الثاني وخبره، ومن وقوف – من ثم – على (جاثمين)،

([1]) منار الهدى ص ٩٢ بتصرف وينظر هامشه والدر المصون للسمين الحلبي ٣/ ٤٨٨.

وهو – بالمناسبة – من قبيل الوقف الكافي .. فإنه بهذا، وباعتبار أن الوقف على (جاثمين) سنّة متبعة كونها رأس آية،

= أقول: إن هذا الذي ارتضاه القرطبي، بضميمة ما تحمله الآي من وجوهٍ أخرى تقضي بعدم الوقف على (جاثمين)، بجعل ما بعده نعتًا لما قبله، أو بدلًا من الضمير في (أصبحوا)، أو جعل الموصول الثاني منصوبًا بإضمار (أعني)، أو عدُّ ما تبناه القرطبي وارتضاه هو بحق النظم القرآني في: (الذين كذبوا شعيبًا) الثانية من أنه: "ابتداء خطاب"([1]) خبره (كانوا هم الخاسرين)، والبدء من ثم بقوله: (الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين) يتحقق معنى المراقبة .

إذ بما ذكرنا يصح تمام الوقف على (جاثمين) والبدء بما بعده حتى قوله: (كانوا هم الخاسرين) باعتبارها ابتداء خطاب، على نحو ما يصح وصل (جاثمين) بما بعده مع مراعاة الوقف على (كأن لم يغنوا فيها) والبدء – من ثم – بقوله: (الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين)([2]) .. ولك أن تتخيل وتتأمل ما تحمله هذه الوقوف والابتداءات من ثراء واتساع في معاني الآي .. إذ يصح مع الوقف على (جاثمين) أن تكون (الذين كذبوا) – وقد تكررت – إيماءً لنوع الخبر كما هو الحال في الأولى منهما، على نحو ما يصح أن يكون الغرض من اسم الإشارة، ما وراء ذلك الإيماء، من تعريض بتعظيم غير الخبر على ما سيأتي بيانه.

([1]) تفسير القرطبي ٤/ ٢٧٨٢

[2]() وقد ذكر جميع هذا الأوجه وعمل على استقصائها وغيرها: صاحب (الدر المصون) ٥/ ٣٨٥ وما بعدها فلتراجع.

ومهما يكن من أمر، فإن في المقطعين تأكيدًا للكلام وتقرير له سواء بجعلهما متصلين عن طريق الوقوف على (جاثمين)، أو منفصلين بجعل ثانيهما "ابتداء خطاب" على حد ما ذكره القرطبي وارتضاه .. كما أن في الآيتين تمثيل، شبه الله فيه حال هؤلاء المكذبين بحال من لم يكن قط في تلك الديار، فهو على غرار قول الحارث بن مضاض الجرهمي:

كأن لم يكن بين الحَجُون إلى الصفا * أنيس ولم يسمرْ بمكة سامر

بلى نحن كنا أهلها فأبادنا * صروف الليالي والجدودُ العوائرُ

وفي التشبيه بالنظم القرآني – من دلائل النبوة لسيدنا شعيب عليه السلام – الشيء العظيم .. ذلك أن العذاب النازل من السماء لما وقع على قوم وخصّهم، مع كونهم مجتمعين في بلدة واحدة، كان ذلك من أعظم المعجزات .. ثم إن الوجه البلاغي في تكرار (الذين كذبوا شعيبًا) الذي اكتنفه هذا التشبيه، يمثُل في: تضخيم المذلة لهم والتهويل من شأنها، وتفظيع ما يستحقون من الجزاء على جهلهم، والعرب تكرر مثل هذا في التفخيم والتضخيم، فيقول الرجل لغيره: (أخوك الذي ظلمنا، أخوك الذي أخذ أموالنا، أخوك الذي .. ، أخوك الذي ..) .

وأيضًا فإن القوم لما قالوا: (لئن اتبعتم شعيبًا إنكم إذًا لخاسرون)، بين تعالى أن الذين لم يتبعوه وخالفوه هم الخاسرون، وفي ذلك من التعظيم لشعيب عليه السلام! ما فيه .. فقد أومأت الصلة الأولى: (كذبوا شعيبًا) إلى وجه بناء الخبر وأنه من جنس الخسران والبوار، بينا أومأت الصلة الثانية إلى تعظيمُ شعيب عليه السلام الذي كُذب، وفي ذلك بالطبع رِفعةُ شأنه .. ولا غرو "فقد يكون الإيماء إلى نوع الخبر مقصودًا لذاته، وقد يكون المقصود منه جعله وسيلة وواسطة لغرض آخر، وهو: التعريض بتعظيم شأن غير

الخبر كما هنا أو العكس .. ذلك أن التعبير عن المسند إليه باسم الموصول وإن جاء في الآي إشارة إلى نوع الخبر وأنه من جنس الخسران، إلا أن هذا الإيماء كان وسيلة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره وهو شعيب عليه السلام، لأن تكذيبه هو سبب خسرانهم، وغني عن البيان أن لفظ (شعيب) واقع في سياق الصلة لا في سياق الخبر، ومن ثم كان التعريض بتعظيم غير الخبر"([1])

والشيء الغريب في الأمر: أنه لما نزل بالقوم ما نزل من الهلاك العظيم، اشتد حزن شعيب عليه السلام على قومه – وكان يتوقع منهم الاستجابة للإيمان – وحصل في قلبه ما حصل من جهة الوصلة والقرابة والمجاورة وطول الألفة، فما كان إلا أن عزى نفسه قائلًا: (فكيف آسى على قوم كافرين)؟!، لأنهم هم من أهلكوا أنفسهم بسبب إصرارهم على الكفر .. ولا يبعد أن يكون المراد: قد أعذرت إليكم في الإبلاغ والنصيحة والتحذير مما حل بكم، فلم تسمعوا قولي ولن تقبلوا نصيحتي، فكيف آسى عليكم؟! يعني: أنه ليسوا مستحقين بأن يَأسى الإنسان عليهم([2]).. والله تعالى أعلم بمراده.

٣) ونلحظ في قول الله تعالى: (وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيرًا * الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيرًا) [الفرقان: ٥٨: ٥٩] – حيث مراقبة كلمة (خبيرا) كلمة (العرش) – نلحظ أن قوله: (وتوكل على الحي الذي لا يموت) عطف على جملة: (قل لا أسألكم عليه

([1]) دراسات في علم المعاني د. إبراهيم التلب ص١٥٧ بتصرف

([2]) ينظر تفسير الرازي ٧/ ٢٠٥، ٢٠٦

من أجر) قبلُ، أي: (قل لهم ذلك وتوكل على الله في دعوتك إلى الدين، فهو الذي يجازيك على ذلك ويجازيهم) .. وفي الآية إشارة إلى أن المرء الكامل لا يثق إلا بالله، لأن التوكل على الأحياء المعرَّضين للموت في أية لحظة، وإن أفاد أحيانًا إلا أنه لا يدوم.

وأما أمره بالتسبيح فهو تنزيه الله عما لا يليق به، وأول ذلك الشركة في الإلهية، والمعنى: (إذا أهمك يا محمد أمر إعراض المشركين عن دعوة الإسلام فعليك نفسك فنزِّه الله ولا عليك) .. والباء في (بحمده) للمصاحبة، أي: (سبحه تسبيحًا مصاحبًا للثناء عليه بما هو أهله)، فقد جمع تعالى لنبيه في هذا الأمر: التخلية والتحلية، مقدِّمًا التخلية لأن شأن الإصلاح أن يبدأ بإزالة النقص، على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم هو أمر للأمة يشملها ما لم يكن ثمة دليل على الخصوصية.

وجملة (وكفى به بذنوب عباده خبيرا) اعتراض في آخر الكلام جاء على صورة تذييل بقصد الدلالة على عموم علمه تعالى بذنوب الخلق، ومن ذلك أحوال المشركين الذين هم غرض الكلام .. ففي ذنوب عباده عُمومان عمومُ ذنوبهم كلها لإفادة الجمع المضاف عمومَ إفراد المضاف، وعمومُ الناس لإضافة عباد إلى ضمير الجلالة، أي: جميعِ عباده، على أن مع ما في صيغة (خبير) من المبالغة وشدة العلم يستلزم هو الأخر العموم، فكان كعموم ثالث .. وفي فعل {كفى} إفادة أنه لا يحتاج إلى غيره، والباء لتأكيد إسناد الفعل إلى الفاعل .. وعلمه تعالى بالذنوب يستلزم مجازاته سبحانه عليها، وفي الكلام تعريض بتسلية الرسول على ما يلاقيه من أذاهم وحث له على الصبر.

هذا، وقد أجريت الصلة في الآية التالية وصفًا ثانيًا لـ (الحي الذي لا يموت) لاقتضائها سعة العلم وسعة القدرة وعظيم المجد، فصاحبها حقيق بأن يُتوكل عليه ويُفوض أمر الجزاء إليه .. وفرّع على وصفه بـ {الرحمن} قوله: {فسئل به خبيرًا}[الفرقان: ٥٩] للدلالة على أن في رحمته من العظمة والشمول ما لا تفي به العبارة .. وتنكير {خبيرًا} للدلالة على العُموم، فلا يُظَن خبيرًا معينًا، لأن النكرة إذا تعلق بها فعل الأمر اقتضت عمومًا، بدليل أن أيّ خبير سألته أعلمك .. وقريب من معنى {فسئل به خبيرًا} قول النابغة:

هلا سألت بني ذُبيان ما حسبي * إذا الدُّخانُ تَغشَّى الأشمطَ البَرِمَا

إلى أن قال:

يخبرك ذو عِرْضهم عني وعالُمهم * وليس جاهلُ شيء مثلَ مَن عَلِما

والباء في {به} – في قوله تعالى: (فاسأل به) – صلة بمعنى: (عن)، أي: فاسأل عنه، كما في قوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع) [المعارج: ١] وكقول علقمة:

فلا تسألوني بالنساء فإنني * خبير بأدواء النساء طبيب([1])

ومن خلال هذا السرد الموجز والعرض السريع لسياقات آيتي الفرقان محل الشاهد، والذي أفدناه من الطاهر ونقلناه عنه بشيء من التصرف، يُعلم أن قوله تعالى: (بذنوب) متعلق بـ (خبيرًا) الأولى، والمعنى: (كفى الله خبيرًا بذنوبهم)، فهذا بضميمة كونه رأس آية والوقوف عليه – مِن ثَمَّ – سنة،

[1]() ينظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٩/ ٥٩ وما بعدها بالمجلد التاسع بتصرف

وبضميمة جواز أن يكون قوله: (الرحمن..) خبرًا عن (الذي خلق السماوات والأرض..)، أو يكون الموصول خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أو منصوبًا بإضمار فعل، أو جعل (الرحمن) بدلًا من الضمير في (استوى)، أو صفة لـ (الذي خلق) يكون الوقف سائغًا([1]) على (بذنوب عباده خبيرًا) دون (العرش) .

كما يعلم أنه على القول بجواز أن تكون الصلة وصفًا لـ (خبيرًا) أو (الحي) أو بدلًا عنهما، بضميمة جعل لفظ الجلالة (الرحمن): مرفوعًا كونه خبرًا لمحذوف أي: (هو الرحمن)، أو مبتدأ خبره (فاسأل به خبيرًا) على قول الأخفش .. أو منصوبًا على المدح على إضمار: (أعني الرحمن)، يكون الكلام قد تم عند قوله: (العرش)([2])، وبذا يتحقق معنى المراقبة في نظم الآي .. خلافًا لمن جعل (الرحمن) نعتًا لـ (الحي الذي لا يموت) فإن لا وقف ولا مراقبة.

وكل هذه الأوجه الإعرابية، التي ذكرها النحاس العكبري وكذا السمين الحلبي والأشموني – لكن دون ما إشارة لما جاء منها على حد المراقبة أو لم يجئ منها على حدِّها – سائغة .. وهي وكما ترى، على أيٍّ منها وقفتَ أفادت معنى مغايرًا لسواه، بل ويجمل – مع اتحاد الكلمات ومن باب الثراء

([1]) وتامًا على حد ما ارتأى الأشموني في المنار، أو كافيًا على حد قول الأنصاري على هامش المنار

([2]) والابتداء من ثم بقوله: (الرحمن فاسأل به خبيرا)، لكون الوقف على (العرش) تامًا على حد قول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في المقصد على هامش المنار ص ٢٧٥

والاتساع – حمل المعنى عليها جميعًا دون ما استثناء ودون ما أدنى غضاضة! .

٤) وإلى قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون * ذكرى وما كنا ظالمين) [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩] – حيث مراقبة قولُه: (منذرون) قولَه (ذكرى) – يشير صاحب (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) إلى أن الوقف على "(إلا لها منذرون) تام"، ويقول: "وأتم منه – الوقف على – (ذكرى) .. أي: (هي ذكرى)، أو (إنذارنا ذكرى)، وإن جعلت (ذكرى) في موضع نصب بتقدير: (ينذرهم العذابَ ذكرى)، أو تكون (ذكرى) مفعولًا للذِّكر، أي: (ذكَّرناهم ذكرى)، كان الوقف على (ذكرى) كافيًا، لأن الذكرى متعلقة بالإنذار إذا كانت منصوبة لفظًا ومعنى، وإن كانت مرفوعة تعلقت به معنى فقط"إ.هـ من كلام الأشموني([1]).. وهذا منه – فضلًا عن كونه توجيهًا لدرجة الوقف – هو كذلك: توجيهُ معنى، ومعلوم بالضرورة أن كليهما متوقف على الآخر في تفسير الإطار العام للنظم الكريم وفي خدمته .

ولا يغيب عن فطنة قارئنا الكريم أن الآيات في مجملها "تذكير لقريش بأن القرى التي أهلكها الله قد كان لها رسل ينذرونها عذاب الله، ليقيسوا حالتهم على أحوال الأمم التي قبلهم، والاستثناء من أحوال محذوفة؛ والتقدير: (وما أهلكنا من قرية في حالٍ من الأحوال إلا في حالٍ لها منذرون) .. وعُرّيت جملة الحال عن الواو استغناء عن الواو بحرف الاستثناء، ولو ذكرت الواو لجاز كقوله في سورة الحجر: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب

([1]) المنار ص ٢٨٢

معلوم)[الحجر: ٤] .. وعبّر عن الرسل بصفة الإنذار لأنه المناسب – بلاغة – للتهديد بالإهلاك"([1]) .

= وإنما يكمن وجه تمام الوقف على (منذرون)([2]) وبناءً على هذا المعنى العام، في: استقامة المعنى المدلول عليه برأس الآية، وعدم اتصال ما بعدها بما قبلها لفظًا ومعنى، ففضلًا عن أن الوقف على (منذرون) وقفٌ على رأس آية، فهو – من ثم – سنة متبعة، فإن المعنى معه مستقل، وقد ساعد على استقلاله جواز "أن تكون جملة (إلا لها منذرون) صفة لـ (قرية) أو حالًا فيها وسوغ ذلك سبق النفي"([3])، إذ التقدير كما مرَّ بنا: (وما أهلكنا من قرية في حالٍ من الأحوال إلا في حالٍ لها منذرون) .. كما سوغه كون البدء بـ (ذكرى) سائغ لجواز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: (هي ذكرى) أو (إنذارنا ذكرى) على حد ما جاء في عبارة الأشموني وقد سبقه وتبعه في ذلك كثيرون.. أو كما قدره الفراء بـ (ذلك ذكرى) و(تلك ذكرى)، وعلى أي من هذه التقديرات فإن جملة (وما كنا ظالمين) معطوفة على (ذكرى) أي: نذكِّركم ولا نظلم، أو هي حال من الضمير المستتر في (ذكرى) لأنه كالمصدر يقتضي مسندًا إليه، وعلى الوجهين فمفاد (وما كنا ظالمين): الإعذار لكفار قريش والإنذار بأنهم سيحل بهم الهلاك، وحذف مفعول لـ (ظالمين) لقصد تعميمه، كقوله تعالى: (ولا يظلم ربك أحدًا)[الكهف: ٤٩][4].

---

[1]() التحرير والتنوير ١٩/ ١٩٧ المجلد التاسع

([2]) والبدء – من ثم – بقوله: (ذكرى)

[3]() وتلك عبارة السمين الحلبي في الدر المصون ٨/ ٥٥٩.

([4]) ينظر التحرير والتنوير ١٩/ ١٩٨ مجلد ٩

= غير أن تعقيب الأشموني على هذا التوجيه بأن الوقف على (ذكرى) أتم منه، هو – في الحقيقة – بيانٌ لوجه المراقبة بين (منذرون) و(ذكرى)، وتوجيهٌ للربط بين (ذكرى) وبين ما قبلها والوقف من ثم عليها دون رأس الآية (منذرون)، وإنما يسُوغ هذا بجعل (ذكرى) صفة لـ (منذرون) إما على المبالغة وإما على الحذف أي: (منذرون ذوي ذكرى) .. أو حال من (منذرون) أي: (حال كوننا مذكِّرين) .. أو منصوبة على المصدر المؤكد للفظ (منذرون) لأنه في معناها فهي كقولك (قعدت جلوسًا) .. أو مفعولًا لأجله وعامل النصب فيه (منذرون) العامل عمل الفعل، فيكون المعنى والتقدير: (إلا لها منذرون لأجل الموعظة والتذكرة)، أو: (ينذرهم العذابَ ذكرى) على حد قول الأشموني، أو مفعولًا لعامل محذوف من لفظها أي: (يذَّكَّرون ذكرى)، و"هذا – الأخير، على حد قول أبي جعفر النحاس نقلًا عن الفراء – قول صحيح، لأن معنى (إلا لها منذرون): (إلا لها مذّكِّرون)، و(ذكرى) لا يتبين فيه الإعراب، لأن فيه ألفًا مقصورة"([1])، ومن هنا صح جعل الحركة المقدرة عليها ضمة عند إعرابها خبرًا لمبتدأ محذوف، على نحو ما صح أن تكون فتحة عند إعرابها مفعولًا لفعل محذوف([2])، وعليه يكون الوقف على كلمة (ذكرى) كافيًا، لاتصالها بما قبلها معنى، ويكون البدء – من ثم – والوقف على ما ذيلت به الآية، وهو قوله تعالى على سبيل الاستئناف: (وما كنا ظالمين).

([1]) إعراب القرآن ٢/ ٣٠٣

([2]) على خلفية القول باتصال ما بعد (منذرون) بما قبلها .. بل وضمة على نفس الخلفية على ما قدر العكبري المعنى بـ: (الإنذار ذكرى) [ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٤٦٦].

وعلى الرغم من صحة كل ما سبق بيانه، إلا أن المعوَّل عليه عند الزمخشري والرازي: "أن يكون (ذكرى) متعلقة بـ (أهلكنا) مفعولًا له، والمعنى: (وما أهلكنا من أهل قرية قومًا ظالمين إلا بعد ما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم، ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم فلا يَعصوا مثل عصيانهم، وما كنا ظالمين فنهلك قومًا غير ظالمين)"([1]).. وبرأيي أنه ومع صحة هذا التوجه الأخير في حمل المعنى في الآيتين، إلا أنه لا يوقف معه لا على (منذرون) ولا على (ذكرى) لاتصال الكلام كلِّه بعضه ببعض، ومن ثم فلا مراقبة في الآيتين، ويكون الوقف على (وما كنا ظالمين) كاف أو حسن .. ويبقى القول بإساغة كل ما ذكرنا، فهو مع اتحاد الكلمات نلحظ تعدد المعاني والوجه في فهم الآيتين، وفي ذلك من الإعجاز ما فيه .

([1]) تفسير الرازي ١٢/ ١٧٣ وينظر الكشاف للزمخشري ٣/ ١٣٠ والدر المصون للسمين ٨/ ٥٦١ .

الخاتمة

هكذا تتجلي عظمة وجلال هذا النوع من المعرفة – أعني المعرفة بوقوف القرآن – وكيف أن واحدًا من أنواعها أذهل أولي الألباب وأرباب العقول والأبصار، فراحوا يقلّبون معاني القرآن على أوجهها، ويستظهرون مكامن الوقف فيه، ويمعنون النظر فيما يمكن البدء به والوقف عليه ليقع التدبر المأمور به في قوله جلت حكمته: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) [النساء: ٨٢].. ولقد كان المعنيون بعلم الوقف والابتداء على حق عندما استدركوا ما غفل عنه سابقوهم .. أو بمعنى أدق: حين استكملوا ما ألفتوا النظر إليه من إشارات وتلميحات.

ولقد بدا واضحًا من خلال ما سردناه من أمثلة ما للوقف أو البدء بالقيود مفردة كانت أم جملة من أثر في استظهار معاني القرآن وحمل هذه المعاني على غير ما وجه، وأن في هذا من الثراء والاتساع – مما يعجز عنه أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء – ما فيه.

ولعل ما ذكرناه بالدليل في هذه الدراسة المتواضعة خير شاهد على أن العِلم بمرامي القرآن بحر زاخر لا ساحل له، وأن لو عكف الخلق جميعًا – أولهم وآخرهم وإلى يوم يقوم الناس لرب العالمين – على أن يقضوا عجائبه أو يحصوا غرائبه أو يخلقوه عن كثر الرد، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .. وستظل كلمة الله إلى أبد الدهر هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، دار مصر للطباعة.

٢- أسرار تقيد المسند بأدوات الشرط رسالة دكتوراة مخطوطة بالكلية لمحمود موسى إبراهيم

٣- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت د. محمد تامر وآخرين ط.دار الحديث ٢٠٠٧.

٤- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش دار ابن كثير للطباعة والنشر ١٩٨٨.

٥- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء لمعين الدين أبي محمد عبد الله بن محمد النكزاوي، دراسة وتحقيق محمد سعد البغدادي، مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

٦- إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر المصرية ١٩٩٣.

٧- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، مع البغية لعبد المتعال الصعيدي ط مكتبة كلية الآداب المطبعة النموذجية.

٨- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله , لأبي بكر محمد بن القاسم الأنبا ري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الطرهوني ط دار الحديث بالقاهرة ٢٠٠٧.

٩- البحر المحيط لأبي حيان، مطبعة النصر الحديث بالرياض.

١٠-البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت ١٩٨٨.

١١-البيان في غريب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ت طه عبد الحميد طه ط٤ دار الكاتب للطباعة سنة ١٣٨٩.

١٢-التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون التونسية للنشر والتوزيع.

١٣-تفسير أبي السعود دار إحياء التراث العربي بيروت ط٢، ١٩٩٠.

١٤-تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ط٣ دار الغد العربي ١٩٨٩.

١٥-جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري، دار المعرفة بيروت ١٩٩٢.

١٦-جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي

١٧-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٩٨٦.

١٨-دراسات في علم المعاني د. إبراهيم التلب

١٩-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر ط٣ مطبعة المدني ١٩٩٢.

٢٠-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي دار الفكر ١٩٩٧.

٢١-شرح طيبة النشر والقراءات العشر لأبي القاسم النويري ت عبد الفتاح السيد سليمان ط لجنة إحياء التراث بمجمع البحوث بالأزهر ١٤٠٦.

٢٢-علل الوقوف علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي تحقيق د. محمد عبد الله العبدي مكتبة الرشد بالرياض ط١ ١٩٩٤.

٢٣-الفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين بن أبي العز الهمذاني تحقيق د. فهمي النمر، د. فؤاد مخيمر ط١ دار الثقافة بقطر ١٩٩١.

٢٤-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري دار الفكر ط١، ١٩٧٧.

٢٥-لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.

٢٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي تحقيق المجمع العلمي بفاس توزيع مكتبة ابن تيمية ١٩٩٢.

٢٧-معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء لمحمود خليل المصري ط الشمرلي.

٢٨-معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٨٠.

٢٩-معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق بن السري تحقيق د. عبد الجليل شلبي. ط١ عالم الكتب بيروت ١٩٨٨.

٣٠-مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ط١، دار الغد العربي ١٩٩١.

٣١-مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ط. الحلبي ١٩٩٠.

٣٢-المقتطف من عيون التفاسير لمصطفى الخيري المنصوري تحقيق الصابوني ط٢ دار القلم دمشق ١٩٩٦.

٣٣-المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي يحيى زكريا الأنصاري مطبوع بهامش منار الهدى، الحلبي.

٣٤-المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

٣٥-من كنوز ألطاف البرهان في رموز القرآن لمحمد الصادق الهندي مخطوطة بقلم عبد العال أحمد مطبعة مجاهد بالجمالية ١٣٥٢.

٣٦-منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ط الحلبي.

٣٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري دار الكتب العلمية بيروت.

٣٨- نهاية القبول المفيد في علم التجويد لمحمد مكي نصر ط الحلبي ١٣٤٩.

فهرس الموضوعات

تمهيد ونظرة حول تطور مصطلح (القيد)

مقدّمة في تعدد المعني مع اتحاد الكلمات

المبحث الأول

أثر البدء بـ (القيود الواقعة صفة أو توكيدًا أو بدلًا أو ظرفًا على حدِّ المراقبة) والوقف عليها .. في إثراء المعنى واتساع

أولًا: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود المرجح وقوعها تابعًا) على حدِّ المراقبة؛ والوقف عليها

ثانيًا: من بلاغة ومظاهر الثراء في: البدء بـ (القيود الواقعة ظرفأ لزمن) على حدِّ المراقبة؛ والوقف عليها

المبحث الثاني

أثر البدء بـ (الجمل الواقعة حالًا أو شرطًا)؛ والوقف عليها .. في إثراء المعنى واتساعه

أولًا: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الحالية) الواردة على حد المراقبة

ثانيًا: من بلاغة الوقف والبدء على الجمل (الشرطية) الواردة على حد المراقبة

المبحث الثالث

من بلاغة وقوف التعانق في رؤوس الآيات

الخاتمة

فهرس المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات